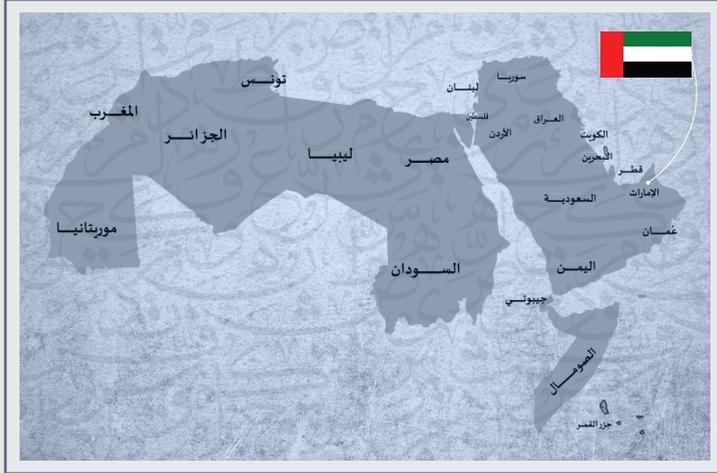




دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في الإمارات العربية المتحدة





دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في الإمارات العربية المتحدة

إعداد

د. علي عبد القادر الحمادي



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في الإمارات العربية المتحدة)

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ
الحمادي، علي عبدالقادر
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة
السياسات اللغوية في الإمارات العربية المتحدة. / علي عبدالقادر
الحمادي. - الرياض، ١٤٤٦ هـ

٦٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم. - (التخطيط اللغوي؛ ٣)

رقم الإيداع: ١٥٨٩٩/١٤٦٦

ردمك: ٩-٠٢-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

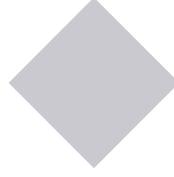
هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقمياً، أو تداولها تجارياً.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
القسم الأول: الإطار التاريخي للغة العربية واللغات الأخرى.	١١
القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في دولة الإمارات العربية المتحدة.	١٢
القسم الثالث: رصد وتحليل للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة فيها وفي الوضع اللغوي.	١٧
القسم الرابع: جهات إصدار القرارات ومجالاتها.	٣٣
القسم الخامس: أنواع السياسات اللغوية.	٤٢
القسم السادس: التحديات ووجه التعزيز الممكنة.	٥٢
قائمة المراجع.	٥٩
شكر وتقدير	٦٣



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعَلّي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تضافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، لإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في



رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعياً إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتواريخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة مشروع السياسات اللغوية في الدول العربية، وقد أعد هذا التقرير خبير- أو أكثر- من الخبراء اللغويين في الدولة؛ تحريماً للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدولة.

ويسعد المجمع دائماً - ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

القسم الأول: الإطار التاريخي للغة العربية واللغات الأخرى:

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م، باتحاد بين سبع إمارات هي: أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة. يمثل نموذج الإمارات الاتحادي إلهاماً للعرب، وإثباتاً واقعيّاً بأن المقومات المشتركة، كالدين واللغة والصلات القبلية، يمكن أن تكون أدوات لتوحيد الشعوب (تقرير التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. ١٩٨١). وهذا الأمر عكسه البيان التاريخي لقيام الاتحاد إذ جاء فيه: «يزف المجلس الأعلى هذه البشرى السعيدة إلى شعب الإمارات العربية المتحدة وكل الدول العربية الشقيقة، والدول الصديقة، والعالم أجمع، معلناً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة دولةً مستقلة ذات سيادة، وجزءاً من الوطن العربي الكبير». وهذا البيان يوضح معالم الحالة اللغوية للدولة، كما سوف نتبعه في هذه الدراسة.

ولا خلاف على أن المشهد اللغوي في الإمارات يتأثر بالوضع السياسي والاقتصادي، ويُفهم على نحو أفضل من خلال التعرف على جغرافية الإمارات وتاريخها.

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قارة آسيا، وتحديداً في الجهة الغربية الجنوبية منها، في شرق الجزيرة العربية، يحدها من الشمال والشمال الغربي الخليج العربي، ومن الجنوب والغرب تحدها المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرقي سلطنة عمان. وتبلغ مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة ٦،٢٣،٠٢٣ كيلومتر مربع تقريباً من اليابسة، ويصل عدد سكانها إلى ٩ ملايين و٣٠٤ آلاف و٢٧٧ نسمة، بحسب تقارير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لعام ٢٠٢١.

شهدت دولة الإمارات زيادة كبيرة في عدد السكان خلال السنوات القليلة الماضية؛ بسبب النمو الكبير في مختلف القطاعات الاقتصادية، ما أدى إلى تدفق العمالة من مختلف الخلفيات الثقافية والدينية. وتشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من ٢٠٠ جنسية

تقيم وتعمل في دولة الإمارات. وليس بخفي أن عدد الوافدين والمقيمين في دولة الإمارات يتجاوز عدد سكانها من المواطنين، وهو أمر تشترك فيه عدد من دول الخليج العربي.

وتعد الجالية الهندية من أكبر المجتمعات الوافدة المقيمة في الدولة، يليها الجالية الباكستانية، ثم البنغالية، وغيرها من الجنسيات الآسيوية والأوروبية والإفريقية. ويُشكل الوافدون والمهاجرون نسبة ٨٨,٥٢٪ من إجمالي عدد السكان، بينما يشكل الإماراتيون النسبة المتبقية وهي ١١,٤٨٪.

إن هذا التنوع السكاني يقود إلى تنوع لغوي. ومع أنه من الجلي والمقرر أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة بحكم القانون، فإنها تتراحم من خلال لغات كثيرة، أبرزها الإنجليزية في التعليم والعمل، والأوردية في الشارع التجاري. ويعود سبب تغول اللغة الأوردية في الإمارات إلى أن منطقة جنوب آسيا التي تضم مواطنين من الهند وبنغلاديش وباكستان ودول أخرى في جنوب آسيا، تُمثل ٥٩,٤٨٪ من السكان، أي ما يزيد قليلاً على نصف إجمالي سكان الإمارات العربية المتحدة.

ويتكون باقي السكان من جنسيات أخرى، بما في ذلك المصريون الذين يشكلون ٤,٢٣٪ من السكان، والجنسيات الأخرى التي تُشكل ١٧,٩٤٪ من السكان. مع أكثر من ٢,٥ مليون شخص يقيمون في الإمارات من الهند، تعد الهند أكبر مصدر للعمال في الإمارات. وتحتل باكستان المرتبة الثانية بأكثر من ١,٢ مليون نسمة. وتأتي بنغلاديش في المرتبة التالية ٧٠٠ ألف نسمة، تليها الفلبين وإيران بقرابة ٥٠٠ ألف نسمة لكل منهما. المصريون هم سادس أكبر مجتمع في الإمارات، ويبلغ عدد المصريين في الدولة أكثر من ٤٠٠ ألف نسمة.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

مفهوم السياسة اللغوية مفهوم حديث، يرتبط بمؤسسة الحكم وثقافة المجتمع ووعي الفرد. وحيث إن هذه العوامل متوفرة بدرجات متفاوتة في المجتمعات، بدءاً

بأطوارها الأولى وصولاً إلى نضجها الاجتماعي، فإنه يمكن أن نتعرف إلى بعض ملامح هذه السياسات.

دولة الإمارات العربية المتحدة كيان سياسي حديث النشأة نسبياً، لكن جذور الشعب ممتدة في عمق أرضه، ومتجذرة في ثقافة وفكر وسلوكٍ وتقاليده ولغةٍ ترفد المواطن الإماراتي وتكونه، ومورقة في صورة شخصيات نبتت من هذه الأرض وعاشت عليها وتركت أثراً خالداً فيها.

ولذا، فإن دراسة السياسات اللغوية لن يبدأ بالضرورة من تاريخ قيام الدولة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١م، بل سيمتد بامتداد الجذور التاريخية للشعب. وبحسب الدراسات، فإن العمق التاريخي للدولة يعود إلى فترة الألفية السادسة قبل الميلاد، وهو ما يجعلنا نفهم طبيعة الدولة وشعبها. فالإمارات تملك إرثاً من الحضارات القديمة التي واكبت تاريخ المنطقة فيما اصطلح عليه في التاريخ بالفترات التالية: فترة جبل حفيت (٣٢٠٠ ق.م - ٢٥٠٠ ق.م)، وفترة أم النار (٢٥٠٠ ق.م - ٢٠٠٠ ق.م)، وفترة وادي سوق (٢٠٠٠ ق.م - ١٣٠٠ ق.م). لكن الاكتشاف الأكثر أهمية، هو ما تم بدبي عام ٢٠٠٣م في موقع ساروق الحديد على أطراف الربع الخالي، وفي منطقة مخفية ومنسية منذ آلاف السنين، إذا وجدت بقايا مركز تجاري قديم كان يضم مدينة عريقة شكّلت حلقة الوصل بين ممالك وحضارات قديمة، مثل مصر وبلاد ما بين النهرين والهند. وفي هذه المدينة كان يتم صنع الحلي والأسلحة بأسلوب رائع يعكس قدرة أهلها على الابتكار. وقد استلهمت دولة الإمارات شعار «إكسبو ٢٠٢٠» من خاتم نحاسي عثر عليه في موقع ساروق الحديد.

إن هذا التاريخ المتجذر، ثقافة وفكراً في هذه الأرض، لا يمكن أن يقدم إلينا أي دلائل على سياسة لغوية واضحة. ويمكن الوقوف على ملامح السياسة اللغوية في الإمارات في المفاصل التالية:

● أولاً: السياسات اللغوية في الفترة التاريخية المرتبطة بظهور الإسلام:

توثيق علاقة اللغة العربية بالشعب القاطن على هذه الأرض بشكل علمي جازم، يمكن أن يكون مع بدء الدعوة الإسلامية في المنطقة، عندما أرسل النبي محمد صلى الله عليه وسلم رسالاً لدعوة القبائل إلى اعتناق الإسلام؛ فأسلم أهل المنطقة ولبوا دعوة الدين الجديد بشكل طوعي. لكن المنطقة شهدت ردّة عن الدين بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم عام ٦٣٢م، فجيّش الخليفة أبو بكر الصديق الجيوش ضد المرتدين، واستمرت حروب الردّة لمدة عام تقريباً، وانتصرت فيها الجيوش الإسلامية، وتحديداً في منطقة دبا الفجيرة؛ حيث ما زالت تتجاور فيها مقبرتان تعرفان باسم: مقبرة الصحابة، ومقبرة المرتدين. ومن المعالم الإسلامية القديمة المعروفة في المنطقة، مسجد البديّة في إمارة الفجيرة، والذي يعود تاريخه إلى القرن الخامس عشر الميلادي، ويعد من أقدم المساجد في دولة الإمارات.

ثم ازدهرت الحضارة الإسلامية بشكل بارز في المنطقة خلال الخلافة الأموية والعباسية، وبرزت أهمية التجارة البحرية بين منطقة الخليج والمناطق الأخرى الواقعة في جنوب شرق آسيا وسواحل إفريقيا الغربية، وراجت أيضاً صناعة السفن لأهميتها في الملاحة البحرية في ذلك الحين. وتم الكشف في منطقة جميرا بدبي عن آثار قديمة، وبقايا معالم تاريخية لمدن إسلامية وعملات نقدية. كما ذُكرت مدينة جلفار، رأس الخيمة حالياً، في الوثائق التي تكشف عن التعاملات التجارية بين تجار مدينة البندقية في إيطاليا، ومجتمعات منطقة الساحل الخليجي. وهي مسقط رأس الملاح العربي أحمد بن ماجد الذي كانت مؤلفاته العلمية مكتوبة بلغة عربية راقية.

يمكن الجزم بأن اللغة في هذه الفترة كانت اللغة العربية الفصحى، ويؤكد هذا الجزم النصوص التي وردت من الحوادث التاريخية الموثقة لتلك الحقبة. ويمكن تلمّسه أيضاً مما أثار عن أهل هذه المنطقة من نتاج لغوي أدبي وفكري. وما زالت في اللهجة الإماراتية مفردات تتصل بلغات العربية قديماً؛ كظاهرة قلب الجيم ياءً في بعض الاستعمالات. كما في الشاهد المشهور من قول أم الهيثم المنقرية التميمية:

إذا لم يكن فيكّن ظلّ ولا جنى فأبعدكّن الله من شيرات

تعني: من شجرات. وهذه اللغة القديمة تمثل الآن خصيصة ثابتة في اللهجة الإماراتية. (عبيد. ٢٠١٣).

• ثانيًا: السياسات اللغوية في فترة التواصل مع الحضارات الأخرى:

وبعد ضعف الدولة الإسلامية، بدأ اهتمام الإمبراطوريات الأوروبية بمنطقة الخليج، والطرق البحرية المؤدية إلى المناطق التجارية في الهند وجنوب شرق آسيا، واستطاعت العديد من الدول الأوروبية الوصول إلى منطقة شبه الجزيرة العربية، إما لغرض الاستكشاف أو السيطرة على سواحلها. وتركوا في جميع الأحوال أثرًا لغويًا مما أوهم بعضهم (حنظل. ١٩٩٨) بأن لهجة قبيلة الشحوح الإماراتية، هي من نتاج التأثير بالاحتكاك بالبرتغاليين، ولكن الأمر غدا محسومًا اليوم بعد جدل علمي طويل بإثبات الأصول العربية للهجة الشحية التي تبدو غريبة بعض الشيء.

لكن ما لا يمكن إنكاره: أن الاحتكاك اللغوي مع الألسنة القادمة من وراء البحار، أو من الجيران على الساحل الشرقي للخليج، ترك أثرًا في مفردات جديدة دخلت الاستخدام، أو تغييرًا في نطق بعض الكلمات، أو اختلاف التراكيب اللغوية. وأن ما أثبتته الدراسة البحثية لمفردات البيئة البحرية (العميمي. ٢٠٢٢) يظهر أن اللهجة الإماراتية البحرية «ما زالت محافظة على تراثها اللغوي، وتتميز بجمع فريد بين لهجة أهل البحر وأهل البادية، وأن عددًا غير قليل من مفردات لغة العرب البحرية القديمة ما تزال حية في اللهجة البحرية الإماراتية لمدة تزيد على الألف سنة».

• ثالثًا: السياسات اللغوية قبل دولة الاتحاد:

ومع انتهاء التنافس والتعاقب الهولندي فالبرتغالي ثم البريطاني على المنطقة، دخلت البلاد تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدات حماية أو هدنات وقعها قادة إمارات الساحل مع المملكة المتحدة بين عامي ١٨٢٠ و١٨٩٢. وقد أتاحت هذه الحالة من الاستقرار السياسي حدوث نوع من التقارب الثقافي الهادئ، يظهر جليًا في رحلات المستكشفين الذين مروا بهذه الأرض، وقطع صحراء الربع الخالي، وكان أكثرهم من

المتحدثين باللغة العربية، بل إن أشهرهم ويلفرد ثيسجر الذي سماه أهل المنطقة مبارك بن لندن، كان يستطيع التمييز بين لهجات القبائل العربية في الربع الخالي.

• رابعاً: السياسات اللغوية بعد دولة الاتحاد:

مع قيام دولة الاتحاد في الثاني من ديسمبر ١٩٧١م، اختارت الدولة الاتحادية الناشئة اللغة العربية لغة رسمية للدولة، وأثبتت ذلك في دستور الدولة؛ إذ نصت المادة السابعة من الدستور أن «لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية»، واتساقاً مع مواد الدستور، حرصت الحكومة في سياستها اللغوية على أن تكون اللغة العربية هي اللغة المستعملة بواسطة كل الجهات الحكومية في الدولة. وكان الاتجاه نحو اللغة العربية قوياً، يؤكد ذلك ممارسات إجرائية مثل اختيار لغة الجريدة الرسمية، وتغيير أسماء المؤسسات لتكون باللغة العربية، كما سوف توضح الورقة ذلك في دراسة القرارات اللغوية.

وعلى الرغم من أنه على مدى اثنين وخمسين عاماً من عمر الدولة، لم يصدر ما يخالف هذه السياسات، فإن مستوى التطبيق على أرض الواقع أظهر أن هناك مظاهر تقلل من حضور اللغة العربية وتضعف من القوة التي اكتسبتها بحكم القانون، فالإحصائيات تثبت أن اللغة العربية ليست في الصدارة بين اللغات المستعملة في الحياة العامة لأسباب كثيرة، منها ما يتعلق بكثرة الجنسيات، وسيادة العاميات، وتأثير العولمة. ومع أن الإحصائيات منشورة فيما يتعلق بعدد السكان وجنسياتهم، إلا أن تحديد ترتيب اللغة العربية بين اللغات المستخدمة لم يظهر في أي سجلات رسمية، ويتداول المعنيون بالشأن اللغوي تصريحاً شهيراً لوكيل وزارة الثقافة والإعلام حدد فيه ترتيب اللغة العربية في «المركز الرابع من حيث استخدامها وعدد الناطقين بها، حيث تحتل الأوردية المركز الأول، تليها الإنجليزية، ثم لغة هجينة جاءت نتيجة اختلاط عدد من العاميات من بينها العربية والآسيوية والإنجليزية أصبحت تستخدم على نطاق واسع، لتحل العربية في المرتبة الرابعة». (صحيفة الإمارات اليوم. عدد ١٠ مارس ٢٠٠٨) وهناك جدل دائم ومتجدد يُثار حول تحقيق التوازن بين التمسك بالهوية الوطنية وبين ضرورات العولمة

والتعايش مع المجتمع الدولي، وبين التمسك باللغة الوطنية ومراعاة التعددية اللغوية. وخاصة في ضوء توجه الإمارات في التركيز على قيمة التسامح والتعايش وتخصيص وزارة لها، وما يترتب على ذلك من تأثير على اللغة والهوية. (وردي، ٢٠٢٢).

القسم الثالث: رصد وتحليل للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة فيها وفي الوضع اللغوي:

تعالج السياسات اللغوية في الإمارات مجالات متعددة، أبرزها الشأن اللغوي البحث، ولكن لا يمكننا أن نرسم صورة كاملة لمشهد اللغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دون أن نتشابك خيوط الصورة مع حقل التعليم والمناهج، وتتأثر ألوانها بتدخلات الاقتصاد والسياسة والإدارة والتركيب السكانية والقضاء. وإن أول ما يمكن الانطلاق منه في تحليل المشهد اللغوي في الإمارات هو تنضيد متعلقات الشأن اللغوي من سياسات ومؤسسات وقرارات في المجالات التالية:

• أولاً: قضايا لغوية متخصصة:

تعالج القرارات مسائل تخصصية بحتة، كموضوع إشهار جمعيات ومراكز اللغة العربية، وتحديد مجالس أمنائها ومهامها، والعمل على مشروعات لغوية كبرى؛ كمشروع المعجم التاريخي للغة العربية ومعجم محمد بن راشد آل مكتوم للغة العربية المعاصرة. وهي قضايا متنوعة يجمع بينها الشأن اللغوي البحث، وتحتاج إلى تحليل تفصيلي.

لقد كان إشهار أول جمعية أهلية مدنية ذات نفع عام في دولة الإمارات بقرار اتحادي صادر عن وزارة العمل عام ١٩٩٩م، وبمرسوم إشهار صادر عن ديوان حاكم الشارقة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي؛ إذ جاءت فكرة تأسيسها من سموه، ولقيت منه كل عناية ودعم؛ لإيمانه الشديد بدور العمل الأهلي المجتمعي في خدمة القضايا الكبرى للأمة.

لقد أثبت النهج الذي تتبعه الجمعية في فتح باب العضوية لغير المختصين في اللغة العربية نجاحه؛ إذ إن ذلك أعطى لعمل الجمعية بعداً مجتمعياً، وساهم في توسيع دائرة البرامج والأنشطة التي تقدّم إلى اللغة العربية، وبالطبع لن يكون منصفاً في حق مجامع اللغة العربية أن نقول إن التاريخ قد تجاوزها، فليس الإقرار بنجاح تجارب العمل الأهلي والمجتمعي للغة العربية انتقاصاً من عمل المجامع، ومع ذلك تبقى الحقيقة الراسخة، أن ما أنجزته جمعيات أهلية؛ مثل جمعية حماية اللغة العربية في الإمارات، أعطى بعداً مجتمعياً للغة العربية، ومثله مجمع الشارقة للغة العربية الذي صدر بمرسوم أميري عن ديوان حاكم الشارقة يحمل الرقم (٩٦) لسنة ٢٠١٦م، ويهدف إلى معالجة مسائل لغوية بحتة مثل: إصدار المعاجم اللغوية ومعاجم اللهجات والموسوعات العلمية، وإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة باللغة العربية والإشراف عليها ونشرها، ودراسة المصطلحات العلمية والأدبية والفنية والألفاظ الحضارية والعمل على توحيدها، وإصدار المنشورات اللغوية ومجلة محكمة في العلوم الإنسانية، وتحقيق المخطوطات والوثائق والنصوص ونشر المصطلحات الجديدة التي يتم توحيدها في اللغة العربية.

ومن المراكز اللغوية أيضاً، مركز أبوظبي للغة العربية الذي صدر بشأنه قراران عن المجلس التنفيذي في أبوظبي، القرار الأول عام ٢٠١٩م بالموافقة على إنشائه باسم هيئة أبوظبي للغة العربية التي تتبع دائرة الثقافة والسياحة. وتختص الهيئة بوضع الخطط الاستراتيجية للنهوض بواقع اللغة العربية، وإصدار الدراسات العلمية التي تضمن مواكبة اللغة العربية لمتطلبات العصر، بما يساهم في إثراء المحتوى، وتعزيز حضورها لغةً للعلم والمعرفة، وقرار ثانٍ أخذ صيغة القانون، صادر عن رئاسة الدولة بإنشاء مركز أبوظبي للغة العربية، ويتبع دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي لدعم اللغة العربية، ووضع الاستراتيجيات العامة لتطويرها والنهوض بها علمياً وتعليمياً وثقافياً وإبداعياً، وتعزيز التواصل الحضاري، وإتقان اللغة العربية على المستويين المحلي والدولي، ودعم المواهب العربية في مجالات الكتابة والترجمة والنشر والبحث العلمي وصناعة المحتوى المرئي والمسموع وتنظيم معارض الكتب.

كما صدر عن رئاسة الدولة أيضاً قرار بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة ومكتب التربية العربي لدول الخليج، يحدد امتيازات وحصانات المركز التربوي للغة العربية، وتوفير مقر له مع كوادره الإدارية. إن أفراد اللغة العربية بمركز مختص ضمن أجهزة مكتب التربية العربي دلالة على تقدير المكتب للغة العربية. ولعل من أبرز ما قدمه المركز التربوي، إنتاج معايير موحدة في اللغة العربية لصفوف المرحلة الأساسية من التعليم، وهي خطوة يعول عليها أن تضع أرضية علمية مشتركة للتعليم في دول مجلس التعاون.

ومن القضايا اللغوية أيضاً، إنشاء الجوائز اللغوية؛ كجائزة محمد بن راشد للغة العربية التي أنشئت بمرسوم من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم (٢٠١٤)، وضمت في تبعيتها الإدارية إلى مكتبة محمد بن راشد آل مكتوم بمرسوم آخر صدر عام (٢٠٢٠)، وتعد الجائزة الأرقى للغة العربية عالمياً، وهي بحق أرفع تقدير لجهود العاملين في ميدان اللغة العربية أفراداً ومؤسسات. وتهدف الجائزة إلى تكريس مكانة دولة الإمارات وموقعها مركزاً للامتياز باللغة العربية، وتكريم المبدعين في استعمال اللغة العربية لتطوير التعريب والتعليم والتكنولوجيا والإعلام، والمحافظة على التراث ونشره، وإبراز المبادرات الناجحة في فئات الجائزة المختلفة، لتمكين العاملين في ميدان اللغة العربية من الاستفادة منها. كما تهدف الجائزة إلى تشجيع الشباب وتحفيزهم على الإبداع في تطوير استعمال اللغة العربية في الحياة، والتوسع في تعريب الكتب بميادين المعرفة المختلفة؛ للاستفادة من تجارب الثقافات العالمية. وهي مؤشر على نضج العمل المجتمعي والرسمي والفردي في اللغة العربية، وتميز بالشمول؛ إذ أنها تلامس جميع جوانب اللغة العربية.

● ثانياً: الإدارة والتنظيم:

إدارة الدولة وتنظيم مؤسساتها يرتبطان باللغة. وتحصر دولة الإمارات على رسم سياسات واضحة فيما يتعلق بعلاقة اللغة بأمر التنظيم والإدارة، إن على مستوى إقرار لغة التعاملات والمراسلات، أو تبني خيارات لغوية كمسألة اختيار الأرقام المستخدمة في الدولة.

إن من أول الأمور ذات الشأن اللغوي التي نظمتها الدولة، مسألة الحصول على الجنسية، فالمادة السابعة والثامنة من القانون الاتحادي رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢م، في شأن الجنسية وجوازات السفر، تضمنتا إشارة إلى إتقان اللغة العربية، والمادة السابعة تحديداً تنص على أنه «يجوز منح جنسية الدولة لأي شخص كامل الأهلية، إذا أقام بصورة مستمرة ومشروعة في الإمارات الأعضاء منذ سنة ١٩٤٠ أو قبلها، وحافظ على إقامته العادية، حتى تاريخ نفاذ هذا القانون، وأن تكون له وسيلة مشروعة للعيش، وأن يكون حسن السيرة وغير محكوم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ويحسن اللغة العربية».

لقد أدت الطفرة الاقتصادية والانفتاح على مجالات السياحة والثنايية اللغوية في التعليم، إلى تدخل رسمي من رئاسة الوزراء، فصدر في مارس ٢٠٠٨م قرار مجلس الوزراء باعتماد العربية لغة رسمية للمراسلات في جميع المؤسسات والهيئات الاتحادية في كافة إمارات الدولة.

وتوافقاً مع هذا القرار، أصدر المجلس التنفيذي في كل من إمارة أبوظبي وإمارة عجمان، قراراً باعتماد اللغة العربية لغة رسمية للمراسلات في جميع الدوائر المحلية والمؤسسات والهيئات بإمارة عجمان. والحقيقة أن هذا التأطير اللغوي قديم منذ تأسيس الدولة. ونمثل على ذلك بأنه على صعيد استخدام اللغة في المعاملات الإدارية، فقد حتم المشرع الإماراتي استخدام اللغة العربية، ففي مجال المعاملات الخاصة بدخول وإقامة الأجانب على سبيل المثال، تنص المادة الثامنة من قرار مجلس الوزراء رقم (٦) لسنة ١٩٧٤م بلائحة تنظيم أذون وتأشيرات دخول البلاد للعمل، على أن «تحرر جميع الطلبات والتعهدات التي يقدمها صاحب العمل وفقاً لأحكام هذه اللائحة باللغة العربية، فإذا أضيفت إليها لغة أخرى، فالمرجع عند الخلاف يكون للنص العربي».

وفي شأن المعاملات الخاصة بتراخيص الأسلحة والذخائر والمتفجرات، تنص المادة (١٣) من القرار الوزاري رقم (١) لسنة ١٩٧٧م في شأن نظام استيراد الأسلحة النارية

والذخائر والمتفجرات، على «أن تحرر جميع الطلبات والمراسلات المعتمدة وفقاً لأحكام هذا القرار باللغة العربية، وكل طلب أو كتاب تحرر خلاف ذلك لا يلتفت إليه».

وفي المادة رقم (٧٨) من القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤م في شأن شركات ووكلاء التأمين، أوجبت «أن تكون جميع الوثائق والبيانات التي تقدم بموجب أحكام هذا القانون محررة باللغة العربية، فإن كانت محررة بلغة أجنبية، يجب أن ترفق بها ترجمة عربية مصدق عليها من قبل الجهات المختصة. ويجوز للوزير الاستثناء من هذا الشرط بالنسبة إلى بعض الوثائق».

وقد كانت دولة الإمارات من أولى دول الخليج العربي التي تبنت الأرقام العربية المستخدمة في المغرب العربي، متخيلة عن الأرقام العربية التي اصطلح على تسميتها بالهندية. وقد صدرت في ذلك قرارات منظمة في الجهات ذات العلاقة المباشرة؛ كإدارات المرور والترخيص المسؤولة عن أرقام السيارات، ووزارة التربية والتعليم في مناهجها. كما أضافت تجاوباً مع هذا التغيير، كل الإمارات الأخرى في قراراتها، لتنص على استخدام الأرقام العربية مع التوضيح لها والتمثيل برسم الأرقام (1/2/3...) كما في القرار رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٨م بشأن اعتماد اللغة العربية والأرقام العربية في دوائر إمارة رأس الخيمة الصادر عن ولي العهد ونائب الحاكم.

● ثالثاً: التعليم:

كان لقوة القرار اللغوي حضور في تحديد كثير من المسائل المهمة في التعليم، كتحديد مواصفات مناهج تعليم اللغة العربية في المدارس الخاصة، واعتماد لغة التعليم في الجامعات الحكومية والتخصصية ومراكز التدريب.

هناك سياسات لغوية في دولة الإمارات، تؤكد استعمال اللغة العربية في التدريس كأصل عام. ففي التعليم العالي كان قرار إنشاء أول جامعة إماراتية وفق القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٦م بإنشاء وتنظيم جامعة الإمارات العربية المتحدة ينص في مادته

الخامسة على أن «اللغة العربية هي لغة التدريس في الجامعة». وبالعبارات نفسها تقريباً، تنص المادة الثانية من لأئحة الدراسة الأكاديمية والتدريب والتطبيق المهني للطلبة المرشحين بكلية الشرطة على أن «اللغة العربية هي لغة التدريس في الكلية. ولمجلس الإدارة، بناء على اقتراح المجلس العلمي، أن يُقرر دراسة مساق أو أكثر بلغة أجنبية».

وعلى الرغم من التطور الإداري وتحديات العولمة وتوغل اللغة الإنجليزية في التعليم، فإن الأجنحة الوطنية ما زالت تنص على «وضع طلبتنا ضمن أفضل طلبة العالم في اختبارات تقييم المعرفة والمهارات في القراءة والرياضيات والعلوم، وأن يكون طلبتنا فيها متقنين للغة العربية».

● رابعاً: الثقافة:

تبدي وزارة الثقافة اهتماماً كبيراً باللغة العربية، ويتجلى هذا الاهتمام في قرارات لغوية أطرت لمهمة متابعة المطبوعات، وتراخيص الأفلام المترجمة، فقد نصت المادة رقم (٦١) من القانون الاتحادي رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠م في شأن المطبوعات والنشر، على أنه «لا يجوز للجنة مراقبة الأفلام السينمائية أن ترخص عرض الأفلام الأجنبية ما لم تكن عليها ترجمة باللغة العربية. ويجب أن يذكر بطلب الحصول على الترخيص ملخص عن موضوع الفيلم وأسماء أبطاله واسم المنتج. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون النص العربي المترجم مطابقاً للغة الحوار».

كما أن المجلس الاستشاري للغة العربية الذي صدر مرسوم تشكيله بقرار من رئاسة الوزراء عام ٢٠١٢ نُسبَ إلى وزارة الثقافة؛ نظراً للترابط بين مكوفي اللغة والثقافة في المجتمع.

إن المكونات التي تعمل عليها وزارة الثقافة هي نفسها مجال عمل اللغة العربية، ونأخذ على ذلك مثالا بقيمة القراءة، فهي مهارة من مهارات اللغة العربية، وترتبط باللغة ارتباطاً وثيقاً.

وقد صدر القانون الوطني للقراءة بمرسوم اتحادي رقم (١٨) لسنة ٢٠١٦. وهو أول قانون من نوعه في الدولة يُرسي القراءة كقيمة ثقافية، حيث يهدف إلى جعل القراءة ممارسة يومية في المرافق العامة على مستوى الإمارات، مثل المجمعات التجارية والمقاهي، عن طريق توفير مواد القراءة للزائرين. كما يُلزم القانون أيضاً المدارس والجامعات بإثراء مكتباتها وتشجيع طلابها على القراءة، ويسعى إلى ترسيخ قيمة الكتب وأهميتها بين الطلاب، من خلال المحافظة عليها أو إعادة استخدامها أو التبرع بها.

وجاء في المادة العاشرة منه: «تعمل وزارة الثقافة وتنمية المعرفة على تشجيع إصدار أو نشر مواد القراءة باللغة العربية، من خلال تقديم الدعم والحوافز في نقل المعارف من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية».

• خامساً: القضاء والمحاكم:

للقضاء شأن عظيم في المجتمعات، والعدالة فيها مرتبطة بالإبانة اللغوية، لذا فإن سياسات الدولة وقراراتها وقوانينها في المسألة القضائية ترتبط باللغة.

وبشكل صريح تنص المادة الرابعة من قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢م على أن «لغة المحاكم هي اللغة العربية، وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود أو غيرهم الذين يجهلون اللغة العربية بوساطة مترجم بعد حلفه اليمين، ما لم يكن قد حلفها عند تعيينه أو عند الترخيص له بالترجمة». وفيما يتعلق بالمستندات، تنص المادة (٤٦) البند الرابع على أنه «يجب أن تكون المستندات مترجمة رسمياً إذا كانت محررة بلغة أجنبية».

وفي الاتجاه نفسه، تنص المادة التاسعة من قانون تشكيل المحاكم في إمارة دبي رقم (٣) لسنة ١٩٩٢م على أن «لغة المحاكم هي العربية، وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلونها بواسطة مترجم بعد حلف اليمين». وتنص المادة (١٢) من القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٦م بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي على أن «اللغة العربية هي لغة المحاكم، ويستعان بمترجم متى اقتضى الأمر ذلك، بعد حلفه اليمين».

وتحظر المادة (١٢) من القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨١م في شأن تنظيم مهنة الترجمة على المحاكم قبول أي محضر أو وثيقة أو سند محرر باللغة الأجنبية، ما لم يكن مصحوباً بترجمة إلى اللغة العربية.

وتنص المادة (٧٠) من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، الصادر بالقانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢م، على أنه «يجري التحقيق باللغة العربية. وإذا كان المتهم أو الخصوم أو الشاهد أو غيرهم ممن ترى النيابة العامة سماع أقوالهم يجهل اللغة العربية، فعلى عضو النيابة العامة أن يستعين بمرجم بعد أن يحلف يميناً بأن يؤدي مهمته بالأمانة والصدق».

● سادساً: الاقتصاد والتجارة:

الاقتصاد عصب الحياة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ربطت الدولة رؤيتها للمئوية بدرجة كبيرة بالمجال الاقتصادي والصناعي، ومن الطبيعي أن ترتبط به بعض السياسات اللغوية. كنظام التحكيم، وإجراءات الترخيص، والتواصل مع المستهلك.

وتنص المادة (٢٥) من قرار هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١) لسنة ٢٠٠١م بشأن نظام التحكيم في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية والسلع، على أن «اللغة العربية هي المعتمدة في إجراءات التحكيم، ويسري ذلك على أي بيان مكتوب يقدمه أي من الطرفين وعلى أي مرافعة شفوية أو إخطار أو قرار تصدره اللجنة. وللجنة أن تأمر بأن يرفق أي دليل مستندي بغير اللغة العربية بترجمة قانونية معتمدة لذلك إلى اللغة العربية. وإذا كان طرفا النزاع أو أحدهما لا يجيد اللغة العربية، فللجنة أن تستعين بمرجم معتمد لدى السوق المعني. وفي جميع الأحوال يتوجب على اللجنة أن تصدر حكمها النهائي باللغة العربية». ويتكرر الأمر في لأحة إجراءات التوفيق والتحكيم التجاري لغرفة تجارة وصناعة دبي لعام ١٩٩٤م، إذ تنص المادة (٤٣)، البند الأول منها، على أن «اللغة العربية هي لغة التحكيم ما لم يتفق الأطراف أو تقرر هيئة التحكيم غير ذلك، أخذاً في الاعتبار الظروف المحيطة، وخاصة لغة العقد والمراسلات بين الأطراف».

وفيما يتعلق بتسجيل العلامات التجارية، تنص المادة (١٤) من القانون الاتحادي رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٢م في شأن العلامات التجارية على أنه «إذا قبلت الوزارة العلامة التجارية وجب عليها قبل تسجيلها أن تعلن عنها في النشرة وفي صحيفتين يوميتين تصدران في الدولة باللغة العربية، وذلك على نفقة طالب التسجيل».

ويشدد المشرع الإماراتي على أن تكون العربية هي اللغة المستعملة لإعلام المستهلك طبيعة المنتجات. وفي ذلك، تنص المادة السابعة من القانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٦م في شأن حماية المستهلك على أنه «مع مراعاة ما تنص عليه القوانين والأنظمة ذات الصلة، يلتزم المزود لدى عرض أي سلعة للتداول، بأن يلصق على غلافها أو عبوتها، وبشكل بارز، بطاقة تتضمن بيانات عن نوع السلعة وطبيعتها ومكوناتها واسم المنتج وتاريخ الإنتاج أو التعبئة والوزن الصافي وبلد المنشأ وبلد التصدير (إن وجد) وبيان كيفية الاستعمال (إن أمكن) وتاريخ انتهاء الصلاحية، مع إرفاق بيان تفصيلي داخل العبوة لمكونات السلعة ومواصفاتها وقواعد استعمالها ومخاطرها وغير ذلك من البيانات باللغة العربية، على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وإذا كان استعمال السلعة ينطوي على خطورة، وجب التنبيه إلى ذلك بشكل ظاهر». وبناء على التفويض التشريعي الوارد بهذا النص، تقرر المادة (٢٨) الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧م، أنه «على المزود لدى عرض أي سلعة للتداول الالتزام بأن يلصق على غلافها أو عبوتها بطاقة باللغة العربية واضحة ومقروءة ومفهومة المعنى وبشكل بارز».

وفي ذات الاتجاه، تنص المادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٩م في شأن قمع الغش والتدليس في المعاملات التجارية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٤م، على أنه «يجب أن تكون اللغة العربية إحدى اللغات المستعملة في بطاقات المواد الغذائية والبيانات المصاحبة لها، وإذا استعملت لغة أخرى أو أكثر، بجانب اللغة العربية، وجب أن تكون جميع البيانات باللغات الأخرى مطابقة للبيانات الواردة باللغة العربية».

• سابعاً: الإعلام والإعلان:

إن أهم ما يعبر عن الإعلام الرسمي هو الجريدة الرسمية، وأجهزة الإعلام، ولغة الإعلان، وقد حددت دولة الإمارات منذ البدء سياستها بخصوص لغة الجريدة الرسمية، فقد نصت المادة الثانية من القانون الاتحادي رقم ١ لسنة ١٩٧١م بشأن الجريدة الرسمية للإمارات العربية المتحدة على أن «تصدر الجريدة الرسمية باللغة العربية. ويجوز نشر ترجمة بعض مواد الجريدة الرسمية بلغة أجنبية»، وأطرت ذلك الجريدة الرسمية لكل المجالس التنفيذية للإمارات السبع بهذا التوجه، كما التزمت به مؤسسات الدولة، ويمكن أن نمثل لذلك بقرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم ٥٧/٣/٩٦ بشأن نظام مكاتب التمثيل على أن يبلغ هذا القرار لمن يلزم لتنفيذ أحكامه وينشر في الجريدة الرسمية باللغتين العربية والإنجليزية.

أما بخصوص الإعلانات، فقد نصت المادة السادسة من الأمر المحلي رقم (١) لسنة ١٩٨٦م في شأن تنظيم الإعلانات في إمارة أبوظبي على أنه «يجب مراعاة الشروط التالية قبل إصدار الترخيص، بالإعلان: ١- استخدام اللغة العربية في الإعلان، ويجوز استخدام لغة أجنبية أخرى إلى جانبها. ٢- ألا تقل المساحة المخصصة للغة العربية عن ٦٥٪ من المساحة الكلية للإعلان. وأن يعلو النص العربي النص الأجنبي، أو يوضع النص العربي على يمين الإعلان».

وهذا ينسجم مع المادة الخامسة من قرار رئيس المجلس الوطني للإعلام رقم (٣٥) لسنة ١٤٣٤هـ/٢٠١٢م بشأن معايير محتوى الإعلانات في وسائل الإعلام. تحدد الشروط التي يجب مراعاتها في الإعلام، ومن هذه الشروط «أن تكون اللغة المستخدمة في الإعلام هي اللغة العربية الفصحى أو اللهجة الإماراتية المحلية».

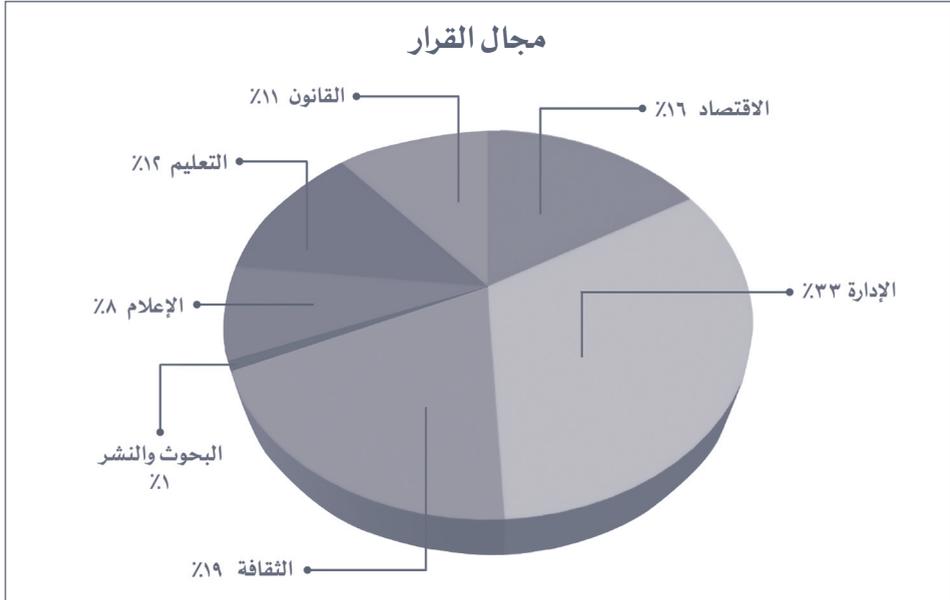
• ثامناً: النشر والبحوث:

كما تولي المؤسسات الرسمية اللغة العربية اهتماماً خاصاً ومضاعفاً، ففي مرسوم إنشاء جائزة خليفة التربوية نص على إيلاء اللغة العربية اهتماماً خاصاً؛ ولذا فإن

الجائزة تخصص كل عام حقلاً خاصاً لدراسات وأبحاث ميدانية في اللغة العربية، وجائزة لأفضل معلم لغة عربية تحديداً.

ومن الجهود العلمية التي نظمتها السياسات اللغوية، مشروع أداة تقييمية تقيس الكفاية اللغوية لمحدث العربية، تتسم بالمعيارية والمصادقية والصدق والثبات. وأثمرت عن تجربة يمكن أن يقال إنها بلغت مرحلة الاكتمال، لا الكمال؛ وذلك لأن العمل فيها امتد على مدى سنوات تناهز العشرين سنة، متمسماً بالمؤسسية والجماعية والعلمية، متخذاً من معايير تعلم اللغات منطلقاً، ومن اختبارات الكفاءة العالمية في اللغات المختلفة محكاً مرجعياً. إنه اختبار العين للكفاية اللغوية، الذي انطلق من مدينة العين بدولة الإمارات، وأخذ اسمها، واسم حرف العربية الأول، ومعجمها الأول، وكل المعاني السامية لكلمة العين. وهو موجه أساساً للناطقين بالعربية، وتم تطوير اختبار آخر لتعلمي اللغة العربية من الناطقين بغيرها (علي، ٢٠١٦).

الشكل رقم (١): مجالات القرارات



إن نظرة متفحصة للشكل رقم (١) توضح أن أكثر المجالات التي صدرت فيها القرارات والقوانين اللغوية هو مجال الإدارة بنسبة ٣٣٪، يليه مجال الثقافة بنسبة ١٩٪ وأن مجالات التعليم والاقتصاد والقانون والإعلام تتقارب نسبة القرارات فيها، في حين أن النسبة الأقل كانت لمجال البحوث والنشر.

استعراض الاتجاهات والدوافع المحركة للسياسات اللغوية

إن تداخل السياسات اللغوية في جميع هذه المجالات أمر تفرضه على المجتمعات طبيعة اللغة التواصلية والتفاعلية، ويزيد من قوة الحضور اللغوي في الحياة العامة بالإمارات عوامل عديدة منها:

• أولاً: نص الدستور والفكر الوحدوي للدولة:

لقد كان الحس العروبي أساساً لقيام دولة الاتحاد، وظهر ذلك في إعلان الاتحاد. لقد كانت أول إشارة لهذا الفكر الوحدوي في دستور الدولة؛ إذ نصت المادة السادسة من الدستور الإماراتي الصادر سنة ١٩٧١ على أن «الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية»، وأثبتت المادة السابعة من الدستور أن لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية. وتؤكد ديباجة الدستور، السير بشعب الاتحاد قدماً نحو «حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان، في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق».

وقد ترجمت رؤية الإمارات ٢٠٢١ هذا الفكر الوحدوي والحس العربي والاعتزاز باللغة العربية إلى واقع، من خلال ما نصّت عليه الرؤية بأن تكون الإمارات مركزاً للامتياز في اللغة العربية.

إن هذا الفكر المؤصل بدستور واضح وتشريع راسخ، يفسر أن مشاريع الإمارات اللغوية غالباً ما تأخذ البعد الإقليمي وتشكّل الوطن العربي كله، ويمكن التذليل على

ذلك بمشاريع؛ مثل مسابقة أمير الشعراء (عشرة مواسم ٢٠٠٧ - ٢٠٢٣)، وتحدي القراءة العربي (٢٠١٥ - ٢٠٢٣)، كما حملت مؤسسات الدولة على عاتقها العمل على مشاريع قومية كتقرير مؤشر القراءة العربي الذي أنهى أسطورة الإحصائيات المدسوسة على وضع القراءة في العالم العربي.

● ثانيًا: الاهتمام الشخصي للقيادة:

إن المبادرات العالمية لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، تضم مشاريع تعنى باللغة العربية.

— ميثاق اللغة العربية الذي يهدف إلى تعزيز وضع اللغة العربية والتركيز على مكانتها في المجتمع، ويؤمل منه أن يكون مرجعًا لجميع السياسات والقوانين المتعلقة بحماية اللغة العربية وتعزيز استخدامها في الحياة العامة، مثل استخدام اللغة العربية في التعاملات الحكومية الداخلية والخارجية وفي كافة الخدمات الحكومية المقدمة إلى الجمهور، وإعطاء الأولوية للبرامج الإعلامية على القنوات المحلية للغة العربية.

— المجلس الاستشاري للغة العربية الذي يعد مسؤولاً عن رعاية ودعم الجهود الرامية إلى تطبيق مبادئ وتوصيات ميثاق اللغة العربية، ويتأسسه وزير الثقافة، ويضم نخبة من العلماء والأكاديميين والمتخصصين، ويشرف المجلس على تعزيز ورعاية جهود الحفاظ على اللغة العربية على مستوى دولة الإمارات، وتنسيق الجهود الحكومية والأهلية في هذا المجال.

— لجنة خبراء عربية دولية تهدف إلى إعادة إحياء اللغة العربية لغةً للعلم والمعرفة، وتحديث أساليب تعليمها، وتقديم نموذج عصري لتعليمها، بما يعود بالفائدة ليس على دولة الإمارات وحدها، بل على كافة الدول العربية. ويتأسر اللجنة الدكتور فاروق الباز، فيما تضم أعضاء بارزين على المستويين العربي والدولي.

— إطلاق تقرير (العربية لغة حياة. ٢٠٠٧) الذي أعدته لجنة تحديث تعليم اللغة العربية، وفيها رؤية عصرية وكم من الأفكار التي تتجاوز الجانب النظري إلى المنحى التطبيقي الذي يربط اللغة بالحياة ومواقفها الحية متجاوزاً قاعات الدرس.

— إطلاق تحدي القراءة العربي الذي يلتزم فيه مليون طالب عربي بقراءة خمسين مليون كتاب، وقد حقق هدفه في سنته الأولى متجاوزاً مئة وخمسين مليون كتاب، كما دعم سموه هذا المشروع بخمسين مليون درهم سنوياً لشراء عشرة ملايين كتاب سنوياً توزع في العالم العربي.

— مشروع منصة «مدرسة» التعليمية الإلكترونية باللغة العربية، وتضم آلاف المقاطع المرئية التعليمية باللغة العربية، ووصلت مشاهداتها إلى أكثر من ١٠٠ مليون، وحصلت مؤخراً على جائزة اليونسكو لمحو الأمية باللغة الأم.

أما عن الشارقة، أول عاصمة للثقافة العربية ١٩٩٨، وعاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١٤، والعاصمة العالمية للكتاب ٢٠١٩م، فإن أفضل ما يمثل اهتمام قيادتها باللغة العربية هو كلمة موثقة على واجهة الموقع الإلكتروني لصاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم الشارقة، ما نصه: «الشارقة، أحتسبها عند الله حاملةً للثقافة العربية، وعاصمةً للغة العربية، وكرست حياتي لأجعلها موطناً للغة والأدب والفنون، وموئلاً يلجأ إليه أهل الآداب وعشاق الثقافة ومُحبو المعرفة». إن هذه العبارة تمثل فكراً لغوياً وتوجهاً سيادياً، بل هي سياسة معلنة لها آثارها وتجلياتها الظاهرة، ولذلك لا عجب أن تضم الشارقة ثلاثاً من أكبر مؤسسات اللغة العربية في الوطن العربي هي: جمعية حماية اللغة العربية التي أشهرت عام ١٩٩٩م، والمركز التربوي للغة العربية أحد أجهزة مكتب التربية العربي الذي تحتضنه دولة الإمارات بمرسوم اتحادي من رئيس الدولة، ومجمع الشارقة للغة العربية، وكلا المرسومين صدر عام ٢٠١٦م.

● ثالثاً: التوجهات الاقتصادية:

لا يمكن للشأن اللغوي إلا أن يتأثر بالمحيط الاجتماعي والفكر السياسي والتوجه الاقتصادي، والحق أن الاقتصاد يمثل قائد العربة في المجتمعات الحديثة. ويمكن الاستدلال على ذلك بأن قرار المجلس التنفيذي في أبوظبي بالتوجه إلى التعليم ثنائي اللغة في النموذج المدرسي الجديد، يصب في اتجاه تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ لإمارة أبوظبي.

وقد نصّت السياسات التعليمية في الإمارة على أن «النظام الجديد في التعليم، يركز على تنمية المهارات ثنائية اللغة لدى الطلبة، ما يعني تطوير قدراتهم على الفهم والتحدث والقراءة والكتابة باللغتين العربية والإنجليزية، في حين سيتم تدريس مادتي الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية.» (نموذج أبوظبي المدرسي الجديد. ٢٠١٢)

تحول جوهري

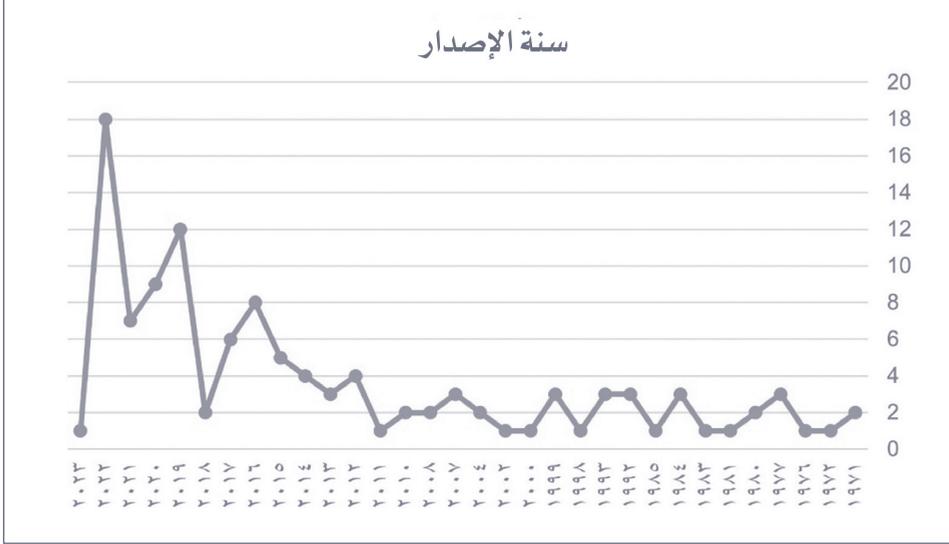
إن هذه العوامل المحركة للسياسات اللغوية في الدولة، كانت بيئة حاضنة لأكبر تحول جوهري للسياسات اللغوية في الدولة، وقد تمثل ذلك في دخول فكر التخطيط الاستراتيجي إلى الإدارة الحكومية. ولا يمكن بالطبع تجاهل حقيقة ماثلة للعيان وهي أن الإمارات خاصة، ودول الخليج عامة، كانت من أوائل الدول العربية التي تبنت موضوع الخطط الاستراتيجية في الحكومات. فالقيادة السياسية في دول الخليج العربي، تتحدث بلغة العصر عن التخطيط الاستراتيجي، وقد كانت لها الأسبقية في وضع رؤاها لتطوير العمل الحكومي، ويمكن أن نشير هنا إلى التقارب الزمني بين رؤى البحرين ٢٠٣٠، والمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وقطر ٢٠٣٠، والكويت ٢٠٣٥، وسلطنة عمان ٢٠٤٠. وجميعها في دورتها الإدارية الأولى، وسوف نلاحظ بالضرورة أن رؤية الإمارات ٢٠٢١ قد أنهت دورتها الأولى، وبدأت برؤية جديدة سُميت بالثنائية «رؤية مئوية الإمارات ٢٠٧١»، مع وقوف مرحلي عند ما اصطلح عليه برؤية «نحن الإمارات ٢٠٣١».

ولهذه الرؤية أثر في صياغة السياسات اللغوية وتفعيلها، فقد أظهر التحليل أن القرارات اللغوية المستقلة جاءت بعد عام ٢٠٠٥ وهو العام الذي بدأت فيه الدولة بالتخطيط لرؤية ٢٠٢١. حيث بدأت الخطة عام ٢٠٠٥ بإطلاق برنامج العمل الوطني، وفي العام التالي تم اعتماد الملامح الاستراتيجية للحكومة الاتحادية ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، وفي لقاء التقييم للمرحلة الأولى وإعلان المرحلة الثانية، تم إطلاق رؤية الإمارات ٢٠٢١ تحت شعار «نريد أن نكون من أفضل دول العالم بحلول عام ٢٠٢١».

وقد كان الشأن اللغوي حاضرًا في هذه الخطة، فقد كانت الهوية واللغة على رأس أولوياتها؛ إذ تضمن المحور الأول من الرؤية أربعة عناصر كان رابعها بعنوان (ثقافة غنية ونايضة) وفيه محاور عمل كثيرة متصلة باللغة العربية وفق أهداف واضحة ومحددة بأن «تستعيد اللغة العربية مكانتها كلغة تتمتع بالحيوية والدينامية وتمارس في جميع المجالات معبرة عن قيم الوطن الإسلامية والعربية». كما تكون الإمارات مركزاً للامتياز في اللغة العربية، تستضيف العلماء والباحثين، وتدعم إنتاج المحتوى العربي. وتشجع ترجمة الأعمال الأدبية والعلمية العالمية إلى اللغة العربية. بل ذهب التخطيط إلى حقول تخصصية في اللغة حين نصت الرؤية على ضرورة أن «يحتفل وطننا بكنوزه التراثية وأصوله الراسخة، ويحافظ الإماراتيون على صلة حية مع ماضيهم، عبر احتفائهم وحفاظهم على الموروث الثقافي كأدب والشعر والفنون التقليدية، لتشكل منارة مرشدة للثقافة الإماراتية المعاصرة».

ويظهر الشكل البياني رقم (٢) المخطط البياني لجميع القرارات أنه قد كان لرؤية الإمارات ٢٠٢١ التي بدأ التخطيط لها في ٢٠٠٥ أثر في ارتفاع عدد القرارات اللغوية، وتطور سياسات الدولة اللغوية بما يتواءم مع التخطيط الاستراتيجي ورؤية الدولة التي نصت على أن تكون الإمارات مركزاً للامتياز في اللغة العربية.

الشكل رقم (٢): توزيع القرارات على سنوات إصدارها



القسم الرابع: جهات إصدار القرارات ومجالاتها:

إن معرفة الخلفية التاريخية للدولة بدءاً من بداية الخط الزمني للدراسة ١٩٧١، والاطلاع على رؤيتها المثوية ٢٠٧١، وتحليل المشهد اللغوي بعد رؤية ٢٠٢١ وقبلها، وماتم رصده من قضايا متصلة بالشأن اللغوي، وعوامل مؤثره فيه، ودوافع محركه له، ونقاط تحول جوهري يستلزم مزيداً من التحليل الكمي والكيفي لهذه البيانات. وقبل الانطلاق في عملية التحليل نؤكد أن هناك محددات مهمة في مجال الدراسة ونطاق التحليل يجب الإشارة إليها:

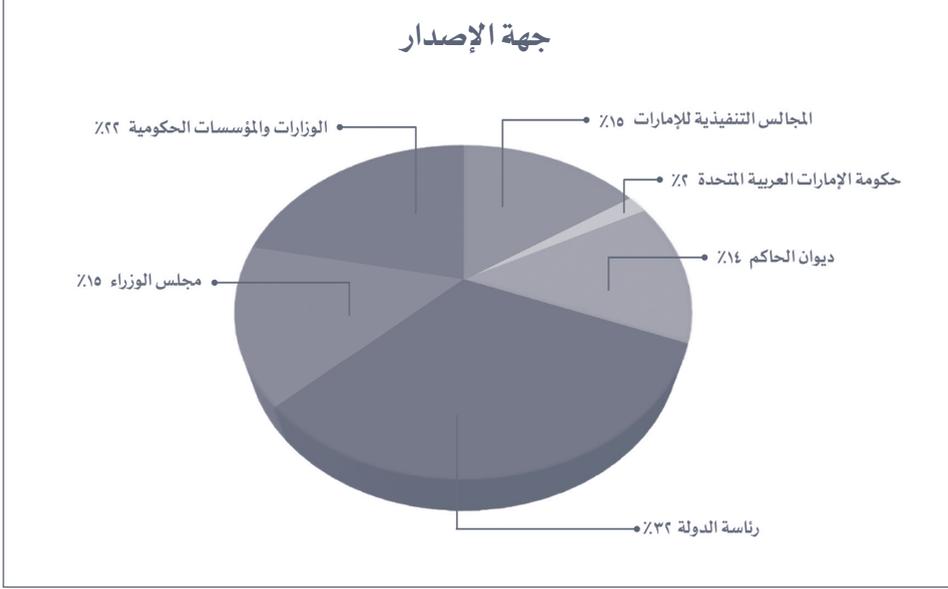
أولها: وهو طبيعة النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي يعرف بأنه اتحاد فيدرالي، تكون فيه للحكومة الاتحادية المركزية صلاحية عامة، وتتركز بعض الصلاحيات للحكومات المحلية، وهو أمر ليس بمستغرب في النظام الإماراتي، ونمثل له على أعلى مستوى بدواوين الحكام. فهناك عدة دواوين للحكم تصدر

قرارات ومراسيم كديوان حاكم أبوظبي، وديوان حاكم دبي، ومثلهما بقية دواوين حكام بقية الإمارات السبع. غير أن قمة الهرم في هذه المؤسسة هو ديوان الرئاسة، وبالمثل فإنه من المكافئ لرئاسة مجلس وزراء مجالس تنفيذية في الإمارات السبع تسن القوانين والمراسيم.

ومثل ذلك أيضاً في بقية الوزارات الحيوية، كالتعليم مثلاً، فهناك جهة مركزية هي وزارة التربية والتعليم، وجهات محلية تعنى بالتعليم في بعض الإمارات لها صفة الاستقلالية. ويقاس على ذلك في الأوقاف والشؤون الإسلامية، والبيئة، وقطاع الثقافة، وقطاع الطاقة، والاقتصاد. ولذا فليس بمستغرب أن يكون في الإمارات عدة جهات تعنى باللغة العربية، كمركز أبوظبي للغة العربية في العاصمة، وجائزة محمد بن راشد للغة العربية في دبي، وجمعية حماية اللغة العربية ومجمع الشارقة للغة العربية في الشارقة.

وفي ضوء ذلك يمكن تفسير كيف أن القرار المستقل الصادر عن الديوان الأميري في الشارقة، عام ١٩٩٩ والقرار المستقل الصادر عن وزارة العمل (وزارة تنمية المجتمع والموارد البشرية حالياً) في العام نفسه يتناولان موضوعاً واحداً هو (إشهار جمعية حماية اللغة العربية) ليؤكد التبعية الاتحادية للكيان المشهر، ولا يغفل - في الوقت نفسه - التزام المؤسسة المحلية به. لكن السؤال الذي يجب طرحه هنا هو كيف يمكن فهم هذه الممارسة في ضوء التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية.

الشكل رقم (٣): جهات إصدار القرارات



ويظهر الشكل البياني رقم (٣) الذي يوضح جهة إصدار القرار أن معظم السياسات اللغوية قد صدرت من المؤسسة الأولى في الدولة وهي مؤسسة الرئاسة بعدد ٣٧ قراراً، يليها المؤسسة السيادية الثانية في الدولة وهي مؤسسة رئاسة الوزراء التي تعنى بالخطط التنفيذية للدولة. بينما كان عدد القرارات الصادرة من المجالس التنفيذية متوائماً مع درجة اهتمام كل إمارة بالشأن اللغوي، المجلس التنفيذي لإمارة دبي (٩ قرارات) ثم المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة (٨ قرارات).

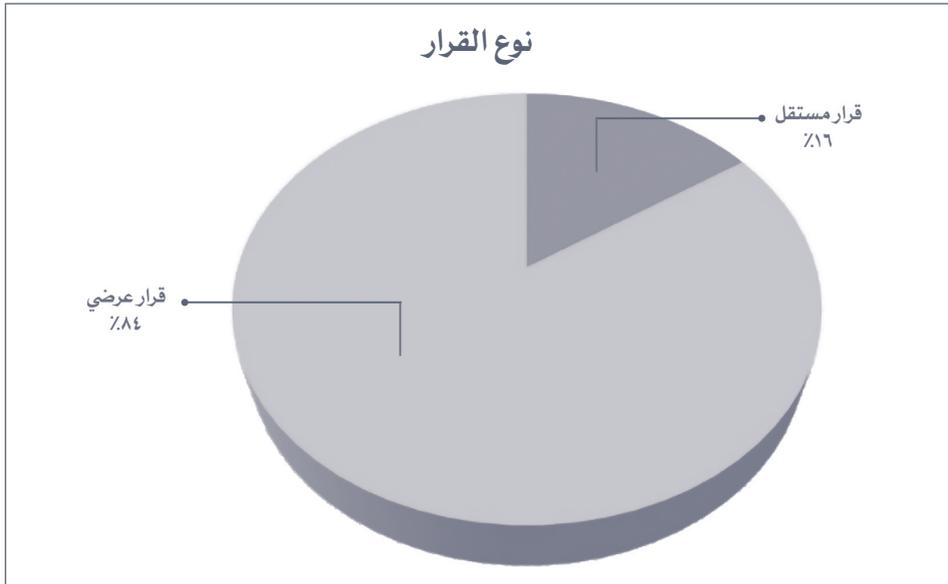
كما يمكن أيضاً من خلال قراءة الشكل البياني رقم (٣) استنتاج أن اللغة شأن لغوي مجتمعي، ويتضح هذا خلال وجود وزارة تنمية المجتمع المحلية، ودائرة تنمية المجتمع في أبوظبي في الجهات التي ترسم السياسات اللغوية، وبالتأكيد لا يمكن إغفال الوزارة السيادية في مجال التعليم، والدوائر المحلية المعنية به كمجلس أبوظبي للتعليم وهيئة التعليم والمعرفة في دبي.

ثاني المحددات هو البعد الإقليمي لبعض السياسات اللغوية التي يتعدى أثرها مجتمع دولة الإمارات إلى الوطن العربي، كما يمكن التمثيل لقرارات لغوية مثل تحدي القراءة العربي، وإصدار المعجم التاريخي للغة العربية وما بينهما من مشاريع قومية كمسابقة أمير الشعراء للشعر الفصيح، والتقارير السنوي لحالة اللغة العربية على مستوى العالم العربي، ومؤشر القراءة العربي، ومؤشر المعرفة العربي، ومنصة مدرسة لدروس اللغة العربية.

وباستعراض القرارات اللغوية التي صدرت في الإمارات، نصل إلى نتيجة أولية أنها صدرت في الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٧١ إلى ٢٠٢٣ وهي قرارات لغوية عددها ١١٦ قرارًا. وللوصول إلى الهدف المرجو من جمع البيانات فقد خضعت القرارات لتحليل أوضح فيما يلي:

يظهر الشكل رقم (٤) الموضح لأنواع القرارات اللغوية في الإمارات أدناه أن القرارات العرضية في الفترة الزمنية من ١٩٧١ إلى ٢٠٢٣ كانت بنسبة ٨٤٪ وعددها ٩٩ قرارًا، وأن القرارات المستقلة كانت بنسبة ١٦٪ وعددها ١٧ قرارًا.

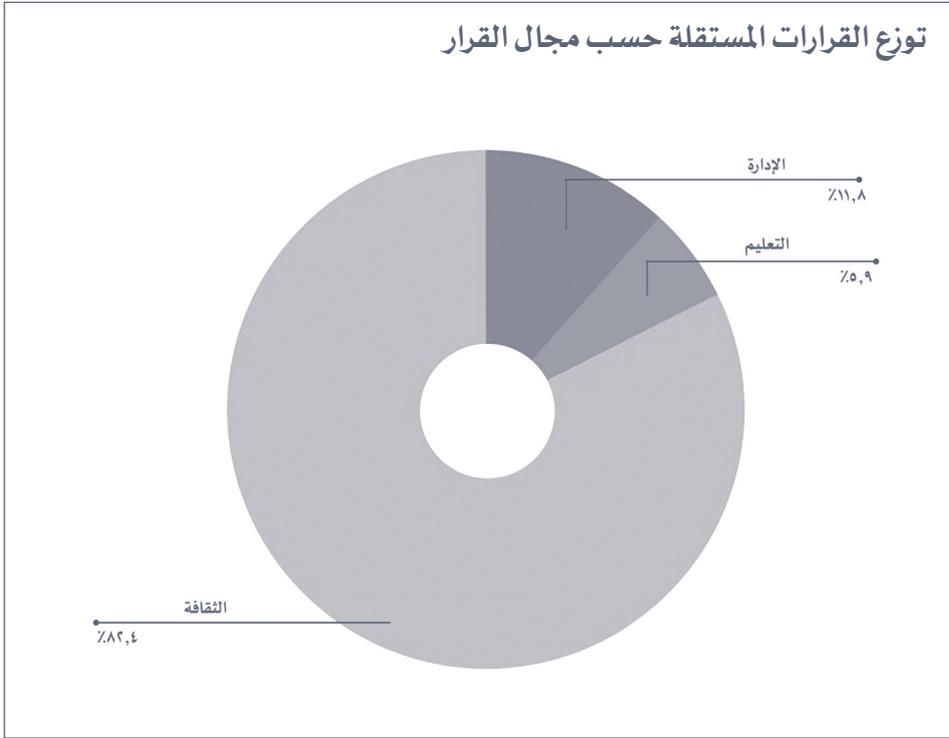
الشكل رقم (٤): أنواع القرارات اللغوية في الإمارات



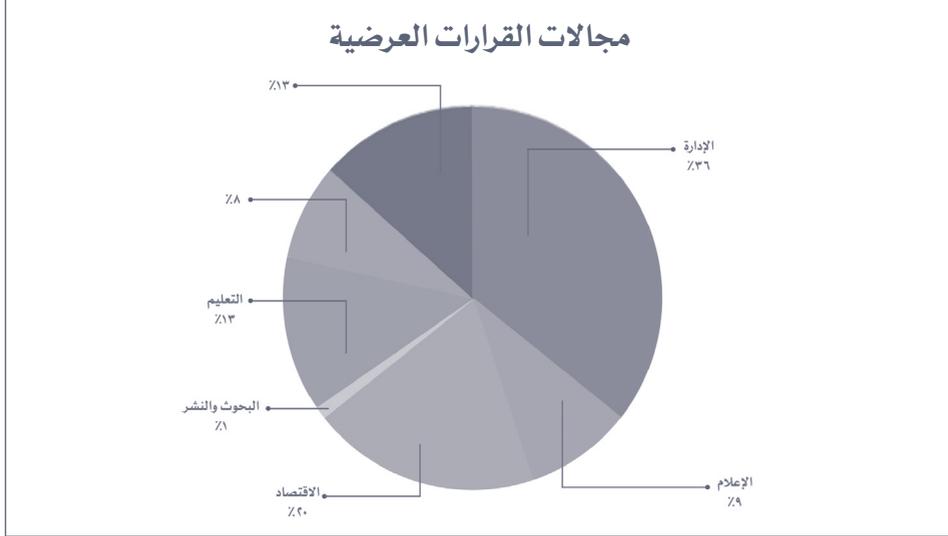
نتائج التحليل الكمي للقوانين اللغوية المستقلة والعرضية:

وقد تعددت مجالات القرارات اللغوية المستقلة وتركزت في مجال الثقافة، ثم الإدارة، فالتعليم كما يظهر الشكل رقم (٥) الموضح لمجال القرارات المستقلة، أما القرارات العرضية فكانت شاملة لكافة الجوانب مع التركيز على مجال الإدارة والاقتصاد ثم التعليم والقانون كما في الشكل رقم (٦).

الشكل رقم (٥): مجالات القرارات اللغوية المستقلة



الشكل رقم (٦): مجالات القرارات اللغوية العرضية



● القوانين اللغوية المستقلة:

أول قرار لغوي مستقل صدر عام ١٩٨٤م، وكان ذا شأن كبير إذ تعلق الأمر بتغيير اسم أكبر مؤسساتين خدميتين في الدولة تتعلقان بمجال الاتصال والنقل، فقد نص قرار مجلس الوزراء على تسمية مؤسسة الإمارات للاتصالات السلوكية واللاسلكية ومؤسسة الإمارات للنقل والخدمات بأسمائها العربية فقط، وحذف كلمة أميرتل وكلمة أميرتاس. مع تعميم هذا القرار على جميع المؤسسات العاملة في القطاع العام كما نصت المادة الثانية من القرار نفسه.

ومن القرارات اللغوية المستقلة ما صدر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (وزارة تنمية المجتمع حالياً) من قرار إشهار جمعية حماية اللغة العربية وتسجيلها في سجلات الوزارة، على أن يكون مقرها إمارة الشارقة، ودائرة نشاطها دولة الإمارات العربية المتحدة. إذ يمكن القول إن الجمعية كانت تجربة حديثة في العمل المؤسسي للغة العربية بالانتقال من المجامع العلمية إلى العمل المجتمعي، وقد جاء تأسيس الجمعية استجابة لرغبة شعبية رأت في تزايد حضور اللغة الإنجليزية في المجتمع تهديداً لمكانة

اللغة العربية وخطراً يستلزم الحماية. وخاصة مع الثورة الاقتصادية والعقارية التي شرعت أبواب الدولة لمختلف الجنسيات.

وبالفعل مارست الجمعية مهامها، وبدأت بزيارات ميدانية لحكام الإمارات السبع، أثمرت عن صدور قرار مستقل آخر بشأن الحفاظ على سلامة اللغة العربية صدر في السنة ذاتها، يهدف إلى تعزيز دور اللغة العربية في المعاملات الرسمية في إمارة الشارقة، وينص القرار على «الزامية تحرير الوثائق، والمذكرات، والطلبات، والرسائل، والمعاملات الرسمية، والعقود، والسندات بأنواعها، والمحركات باللغة العربية لدى بلدية الشارقة وغرفة تجارة وصناعة الشارقة والمؤسسات والهيئات العامة المحلية، سواء أكان ذلك متعلقاً بأشخاص طبيعيين أم معنوية. وفي الأحوال كافة، يتوجب إرفاق ترجمة عربية معتمدة حسب الأصول للنص الأجنبي. ولا تقبل الجهات المذكورة أية طلبات، أو عرائض، أو شكاوى إلا إذا كانت محررة باللغة العربية. وعلى بلدية الشارقة والجهات المختصة كافة في الإمارة إلزام ذوي الشأن بكتابة الإعلانات واللافات الخاصة بهم باللغة العربية السليمة، ويجوز عند الضرورة إضافة البيانات باللغة الأجنبية، شريطة أن تكون اللغة العربية في الصدارة أكبر حجماً وأبرز مكاناً».

هذا النوع من العمل التطوعي للغة العربية استمر حضوره في عدة قرارات آخرها هو قرار تأسيس فريق تطوعي آخر بالاسم نفسه في أبوظبي عام ٢٠٢٣. هذا العمل الفردي الذي يتعلق بالعمل اللغوي يهدف إلى تنسيق الجهود التطوعية اللغوية وفتح فرص المشاركة التطوعية لأفراد المجتمع في إطار منظم.

لكن الثقل السياسي الأكبر جاء مع صدور قرار مستقل بشأن إنشاء المجلس الاستشاري للغة العربية في عام ٢٠١٢، تزامناً مع تفعيل رؤية الإمارات ٢٠٢١ ووضع خططها موضع التنفيذ، وخاصة في الهدف المتعلق بأن تكون الإمارات مركزاً للامتياز في اللغة العربية.

• القوانين اللغوية العرضية:

يقود تتبع السياسة اللغوية في الإمارات إلى دستور الدولة الذي صدر عام ١٩٧١م، حيث تظهر أول إشارة إلى أن «لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية» مع استمرار هذا الحضور اللغوي العرضي في الأمور الإدارية المنظمة لمجالات المجتمع كشأن الجنسية ومنحها من حيث اشتراط اللغة العربية، وكان النص المحدد هو «ويحسن اللغة العربية»، وهو ما بدا مألوفاً بسبب سياسة الدولة في ذلك الوقت من فتح باب التجنيس لأبناء القبائل وللأفراد الوافدين للدولة للعمل أو طلب الاستقرار بسبب أوضاع بلدانهم الأصلية. كما كان لمجال القضاء نصيب كبير بسبب دوره المنظم في الحياة، وبسبب أهمية اللغة في تحقيق العدالة للعربي وغير العربي من حيث ضمان حق الجميع في الإبانة وفق لغة أصلية أو مترجمة يؤطر لها القانون.

ثم ظهرت الحاجة في تنظيم مؤسسات التعليم العام والتعليم في الجامعات ومعاهد التدريب المهني إلى تحديد لغة الدراسة، فكان الحضور للغة العربية بأنها لغة الدراسة، وهو قرار اشتركت فيه جامعات ومعاهد تخصصية كثيرة، وظلت ملتزمة به حتى جاءت العولمة، وبدأت اللغة الإنجليزية بفرض هيمنتها على الاقتصاد فالتعليم. وبدأت السياسات اللغوية بالتغير والتماشي مع الشأن المجتمعي، وقادت أبوظبي هذا التغيير انطلاقاً من سعيها لتحقيق رؤية أبوظبي الاقتصادية ٢٠٣٠. فوجد في دليل سياسات مجلس أبوظبي للتعليم مادة تحدد اللغة المستخدمة في التدريس وهي «أن تدريس المواد الدراسية في جميع المراحل بمدارس مجلس أبوظبي للتعليم، سوف يتم باستخدام اللغتين العربية والإنجليزية» فبدأت مصطلحات ثنائية اللغة، والتعليم ثنائي اللغة يأخذ مكانه في السياسات اللغوية الخاصة باكتساب اللغة.

مدى انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي:

وبعد هذه القراءة التحليلية في مجالات السياسة اللغوية، يبقى التساؤل الرئيس - حول قدرة القرار اللغوي على صناعة الواقع اللغوي المأمول - منفتحاً على إجابات

متنوعة تسهم في رسم المشهد اللغوي. فهذه السياسات اللغوية التي جمعتها الدراسة وحللتها يفترض بها أن تقدم صدى مؤثراً في الواقع لوضع اللغة العربية، إلا أن شهادات المختصين، ومخرجات التعلم، وتتبع الرأي العام يظهر المفارقة بين الجهد المبذول والواقع المشاهد. فالتعليم ثنائي اللغة الذي اتخذته الدولة مسرعاً لتحقيق رؤيتها يحقق نجاحاً في اللغة الثانية وتراجعاً في اللغة الأم، ولغة الإدارة والاجتماعات تشهد تغوُّلاً من اللغة الإنجليزية رغم وضوح السياسات في النص على أن تكون اللغة العربية هي لغة المراسلات، والشارع التجاري وقطاع الأعمال ينبئ بوضوح عن هيمنة العولمة على لغة الهوية.

إن هذه المشاهدات تظهر أن تعزيز المكانة المجتمعية للغة لم ينجح تماماً في تعزيز سياسات اكتسابها، أو نشرها، أو تبسيطها، أو ضبط الوضع اللغوي. وللوصول إلى النتيجة المرجوة فإن أول ما يمكن القيام به هو وضع سياسة لغوية، قائمة على التخطيط اللغوي، ومنفذة على أساسيات علم الإدارة اللغوية، لتحقيق الاستدامة اللغوية.

إن تحقيق الاستدامة اللغوية يبدأ من تطوير وتحسين ظاهرة كثرة المؤسسات اللغوية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك باختيار مظلة جامعة، ووضع خطة واحدة، تستوفي جميع مجالات التخطيط اللغوي، أو على الأقل اعتماد آلية ملزمة للتنسيق بين المراكز اللغوية لضمان عدم تكرار المشاريع، ولضمان أن تلامس السياسات اللغوية جميع المجالات، ويظهر أثر التطبيق واضحاً.

وحيث إن التعليم يواجه تحديات كبيرة في ضوء سياسات التعليم الجديدة المتمثلة في ثنائية اللغة، فإن من أهم الأولويات القصوى في مجالات التخطيط اللغوي - وتحديداً في مجال اكتساب اللغة - هو وضع تقرير تحديث تعليم اللغة العربية والذي اشتهر باسم (العربية للحياة) موضع التنفيذ، وجعله منطلقاً لتأليف مناهج اللغة العربية وتطوير طرائق تعليمها.

كما أن التحدي الذي تواجهه اللغة العربية في الاقتصاد وقطاع الأعمال يتطلب متابعة تنفيذ السياسات اللغوية، والتأكد من وضعها موضع التنفيذ.

القسم الخامس: أنواع السياسات اللغوية:

تمثل رؤية الإمارات بأن تكون «مركزاً للامتياز في اللغة العربية» دافعاً ومحركاً للسياسات اللغوية، وقد يبدو الأمر مثاليًا جداً في بعض الأحيان، لكنه يواجه تحديات على أرض الواقع في أحيان أخرى. ويتضح ذلك عند استعراض أمثلة من أبرز السياسات اللغوية في المجالات التالية:

• أولاً: الاكتساب اللغوي:

يمثل موضوع تعليم اللغة العربية ومناهجها، أحد أهم الإشكالات التي تتوقف عندها عملية النهوض باللغة العربية. يكثر فيها الجدل والنقد، وتتعدد الاتجاهات والأفكار، وتتنوع التجارب، ويبقى المردود ضعيفاً إذا ما قورن بمناهج وطرائق تعليم اللغة المنافسة. وقد أعلن تشكيل لجنة تحديث تعليم اللغة العربية خلال الجلسة الأولى لمجلس محمد بن راشد للسياسات ٢٣/٤/٢٠١٢. وأطلقت اللجنة تقريرها (اللغة العربية لغة حياة. ٢٠١٣)، وجاء التقرير معبراً عن التنوع الفكري لأعضاء اللجنة التي ترأسها د. فاروق الباز في الخبرات والقدرات؛ فمنهم السياسي والعالم والخبير اللغوي والأديب والتربوي والإعلامي.

وقد بُني هذا التقرير على عدة أسس، أهمها الأصالة التي تدفع إلى التحديث والتطوير، والتمسك بالتفاؤل والمقاربة العملية، وأخذ التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية في الاعتبار، مستفيداً من كل ما طرأ على تعليم اللغات الأخرى وتعلمها من تحديث وتطوير. ويشمل التقرير أمثلة ونماذج حقيقية يمكن الاستفادة منها في التعليم بإمكانية التطوير المستمر لتلك النماذج لتحقيق المستوى المطلوب لتعليم اللغة العربية مستقبلاً.

وقد ارتكز التقرير على أحدث الدراسات والإحصائيات التي تشير بوضوح إلى تراجع ملموس في مستوى إتقان اللغة العربية بمستواها الفصيح عند أبنائها. فعلى الرغم من المبادرات الكثيرة بخصوص تعليم اللغة العربية، فإن مناهج اللغة العربية في مستويات الدراسة المختلفة ما زالت أدنى من المأمول. حيث نرى تكراراً للنماذج التقليدية التي ينظر إليها على أنها هي التي تمثل اللغة العربية وحسب، وإعراضها عما يستجد من نصوص وأعمال، خصوصاً تلك المستأنسة بالتكنولوجيا الحديثة، ومنها كذلك ضعف أداء معلم اللغة العربية.

إن الفصل الدراسي هو المركز الأساسي لنشاط الطالب، حيث يظهر دور الطالب المركزي في المشاركة الفاعلة بوصفه العنصر الأساسي في عملية التعلم. وهذه الرؤية لدور الطالب تنسجم مع حقيقة مهمة تربوياً وهي أن إشراك الطالب في هذه العملية بشكل فاعل، سيعطيه الفرصة للنمو الذاتي، وصولاً إلى الاستقلالية في التعلم، وممارسة التعلم الذاتي والمستقل، ما يعني أننا ننزود الطالب بالمهارات التي تمكنه من التحكم في تعلمه.

ولعل ما يميز عمل هذه اللجنة هو التوجه نحو الجوانب العملية؛ مستفيدة من خلاصة أبحاث ودراسات علمية لنخبة من المتخصصين في اللغة العربية وطرائق تدريسها، وتجارب شخصية لمعلمين حقيقيين من واقع الميدان تعيد صياغة مفهوم تعليم اللغة العربية وتعلمها، وتقدمه بأسلوب مبسط وواقعي مرتكزة على أسس مهمة. فعلى الرغم من أن اللجنة ترى أهمية كل الموضوعات المتعلقة بالتعليم والتعلم، لكنها رأّت أن تولي عناية خاصة بالمحاور والموضوعات التي تضمّنها التقرير وهي: تطوير المعلم وتدريبه؛ حيث لا يكفي تحديث المناهج، أو تكديس الوسائط التكنولوجية، وتأهيل المعلم علمياً، إن لم يُعزز ذلك بتدريبه عملياً على تقديم علمه ومعرفته وخبراته إلى طلابه، بشكل ينسجم مع فلسفة تربوية تستند إلى أن دور الطالب لا يقل أهمية عن دور المعلم. ولذا فإن معارف المعلم ومهاراته ستقوده إلى تغيير في نمط التعليم؛ ليخرج من إطار التلقين إلى المشاركة والتيسير، وضرورة استثمار التقنيات الحديثة المتاحة لخدمة تعليم

اللغة العربية وتعلمها، والتوجه نحو تعليم اللغة العربية بالاكتساب، وإرجاء القواعد إلى المراحل المتقدمة، كي لا يُثقل ذهن الطالب الصغير في السن إن كان ناطقاً بالعربية، أو المبتدئ إن كان من الناطقين بغيرها، بقواعد كثيرة قد يجد صعوبة في فهم علاقتها بما يحتاج إليه من اللغة في حياته اليومية، والبدء بتعليم اللغة العربية باستخدام نصوص ذات معنى ومرتبطة بالواقع المعاصر، وتأخير استخدام النصوص القديمة إلى حين امتلاك الطالب مهارات لغوية تمكّنه من التعامل معها بنجاح؛ تماشياً مع البدهيات التربوية القائلة بالتدرج من السهل إلى الصعب وليس العكس، وعدم الاقتصار على تدريس اللغة العربية من خلال حصة اللغة العربية فقط، بل جعل بقية المواد رافداً قوياً، وداعماً مهمّاً لها، من خلال تدريسها باللغة العربية الفصحى كذلك، والتركيز على أن اللغة العربية لغة اليوم بكل تجلياته الحداثيّة والعصريّة في العلم والتقنية والفنون، وليست لغة مرتبطة بالتاريخ والماضي فقط، وعدم عزل اللغة العربية عن اللغات الأخرى؛ حتى لا يشعر الطالب بأنها غريبة في سياق اللغات الأخرى، أو أنها في منافسة غير مأمونة النتائج؛ فاللغات تتلاقح ويفيد بعضها من بعض.

وتمثل فكرة علاقة المتعلم باللغات الأخرى، مسألة جوهرية في الاكتساب اللغوي، وهي مسألة التعليم ثنائي اللغة، الذي يمثل أحد أهم منطلقات تقرير (نموذج أبو ظبي المدرسي الجديد ٢٠١٠) الذي ينظمه دليل سياسات التعليم المدرسي في إمارة أبو ظبي الصادر عام ٢٠١٢م.

وتنص السياسة رقم (٧١١٠) منه بعنوان (اللغة المستخدمة في التدريس)، على أن تدريس المواد الدراسية في جميع المراحل بمدارس مجلس أبو ظبي للتعليم، سوف يتم باستخدام اللغتين العربية والإنجليزية. وعُرفت ثنائية اللغة بأنها إعداد الطلبة وتطوير مهاراتهم لإجادة اللغتين العربية والإنجليزية.

إن رصد هذه القضايا وتعرّف دوافعها ومناقشة دور المؤثرات الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية في السياسات اللغوية، يوقفنا على جهد بحثي في مجال اكتساب

اللغة يعنى بتحليل الوضع اللغوي ومؤشراته. فقد أسست في رأس الخيمة، بمرسوم من الديوان الأميري، مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة، وتعنى بالشأن اللغوي، وتعطي أهمية كبيرة لموضوع ثنائية اللغة، فعملت على دراسة بعنوان «تجارب المغتربين مع السياسات اللغوية في دولة الإمارات العربية المتحدة: التحديات والتناقضات والفرص» من إعداد الباحث الزائر وليام كوك (٢٠١٩). كما أصدرت المؤسسة دراسة أعدتها الخبيرة اللغوية أليكسندرا هول-تشن بعنوان «تطبيق التعليم ثنائي اللغة في رأس الخيمة» (٢٠٢١)، وانطلقت هذه الدراسة من دراسة توجه الدولة إلى الاستثمار في تطوير نظام تعليمي من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر؛ وذلك لتكوين طلبة يتقنون اللغتين العربية والإنجليزية. وشهدت هذه السياسات ثنائية اللغة، بما في ذلك برنامج مدارس الغد والنموذج المدرسي الجديد في أبوظبي، مستويات متفاوتة من النجاح. وتحمل في تطبيقها فرص تحسين أشارت إليها الدراسة بالنظر إلى أن نتائج التعلم الراكدة في اللغة الإنجليزية لها آثار سلبية في قدرة الطلبة الإماراتيين على الوصول إلى كل من التوظيف والتعليم العالي الممول من الحكومة، فإن تحديد كيفية تحسين تنفيذ سياسة التعليم ثنائي اللغة سيساعد على تعزيز النتائج الأكاديمية والمهنية للطلبة. ومن الدراسات التي قدمتها مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة، دراسة من إعداد هيلين أبادزي بعنوان «رفع مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب العرب: الدور الحاسم للقراءة السريعة وإتقان القواعد النحوية في المراحل المبكرة» (٢٠١٨). وكذلك دراسة أخرى لماكس إيكيرت وآخرين بعنوان «تحسين إتقان القراءة باللغة العربية: النتائج من (اقرأ)، التدخل في مرحلة الدراسة المبكرة، بهدف مساعدة الطلبة على إتقان مهارات القراءة في إمارة رأس الخيمة».

● ثانياً: التقييس اللغوي:

كانت سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة في التقييس اللغوي متوافقة مع ما قرره دستور الدولة؛ في مادته السابعة من أن «لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية»، فبدأ الاتجاه نحو اللغة العربية قوياً، خاصة في السنوات الأولى من عمر الدولة. فعلى

سبيل المثال، كانت أكبر مؤسستين مساهمتين في الدولة تحمل أسماء مختصرة باللغة الإنجليزية، (أميرتل) الاسم التجاري لمؤسسة الإمارات للاتصالات السلكية واللاسلكية، و(أميرتاس) الاسم التجاري لمؤسسة الإمارات للنقل والخدمات، فجاء القرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٤، وكانت مادته الأولى تنص على تسمية مؤسستي الاتصالات والنقل والمؤسسات العامة في القطاع العام بأسمائها العربية فقط، وحذف كلمة (أميرتل) و(أميرتاس) من تسمية المؤسستين المذكورتين أعلاه والاعتماد في ذلك على اسميهما المعتمدين باللغة العربية. ثم جاءت المادة الثانية لتعطي الأمر صفة العموم «تسمية المؤسسات العاملة في القطاع العام بأسمائها العربية فقط».

لكن ما يثبته الواقع، أن كثيراً من المؤسسات الرسمية، وليست التجارية، تحمل أسماء باللغة الإنجليزية؛ كالاسم المختصر لهيئة المنطقة الإعلامية بأبوظبي التي كانت تسمى (Tow Four 54)، وظل الاسم ملاصقاً لها منذ تأسيسها في ٢٠٠٨م إلى وقت حلها في ٢٠٢٢، واختيار اسم آخر لهيئة التي تخلفها، وهو هيئة الإعلام الإبداعي.

أيضاً عمدت الدولة إلى تسمية الشوارع والأحياء بأسماء عربية ذات صلة بالبيئة المحلية، وأصدرت لذلك القوانين المنظمة في جميع بلديات الدولة؛ مثل قرار المجلس التنفيذي رقم ٣٥ لسنة ٢٠٢١ بشأن تشكيل لجنة تسمية الطرق في إمارة دبي، جاء في المادة الخامسة «أن يكون الاسم عربياً واضحاً وسهل الاستخدام، ولا يتطلب مجهوداً كبيراً لنطقه، ولا يخلق لبساً أو غموضاً في معناه». وتتفاوت قوة الحضور اللغوي من إمارة إلى أخرى، فإمارة الشارقة تحرص حرصاً كاملاً على النقاء اللغوي، وقد وجّه حاكمها شخصياً في اتصال مباشر بالإذاعة، بتغيير أسماء محالّ بعينها من اللغة الإنجليزية إلى ما يرادفه باللغة العربية. ونبّه مذييعي إذاعة الشارقة إلى عدم استخدام كلمات أعجمية كالباص.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا الحضور المقنن للغة العربية يغيب في الاتفاقيات الدولية، ونمثل لذلك باتفاقية بين حكومة الإمارات العربية المتحدة ومنظمة اليونسكو بشأن المركز الإقليمي للتخطيط التربوي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ جاءت المادة التالية: «تم التوقيع على الاتفاقية يوم الجمعة الموافق ١٢/٩/٢٠١٧، على نسختين

باللغة الإنجليزية ونسختين باللغة العربية، ويتم الاعتراف بالنسخة الإنجليزية»، علماً أن المادة رقم (٧) المعنونة بالتنظيم جاء فيها ما يلي: «تجري أنشطة المركز باللغة العربية، وعند الاقتضاء باللغة الإنجليزية». وربما يكون هذا مبرراً في الاتفاقيات الدولية؛ حيث إنه جرى العرف والقانون على إعطاء المرجعية للغة الإنجليزية.

● ثالثاً: تخطيط المتن اللغوي:

إن من القرارات المتصلة بالأعمال العلمية المعنية بالتخطيط اللغوي في مجال متن اللغة العربية قراراً صدر عن الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة، بشأن مشروع المعجم التاريخي للغة العربية عام ٢٠٢٠م، يهدف إلى أن يكون هذا المعجم ديواناً يضم ألفاظ اللغة العربية جميعها، ويبين أساليبها، ويوضح تاريخ استعمالها أو إهمالها، وتطور دلالاتها ومبانيها عبر العصور، ويعنى بذكر الشواهد ومصادرها مع التوثيق العلمي لكل مصدر، إذ يعدُّ معجماً لغوياً موسعاً يكشف عن تاريخ اللغة العربية، وعن تاريخ الأمة العربية وحضارتها.

كما أن هناك قراراً آخر صدر عن جائزة محمد بن راشد للغة العربية بتأليف معجم عصري للغة العربية، يكون مرجعاً عالمياً لاستعمال اللغة العربية في النواحي الحياتية الناتجة عن التطورات العلمية والتقنية والأدبية.

● رابعاً: تخطيط الوضع اللغوي:

وضعت دولة الإمارات بصمتها على العمل بمشاريع ريادية في مسائل التخطيط اللغوي، ويمكن الحديث عن ميثاق اللغة العربية، وهو أول ميثاق يصدر من جهة سياسية في الوطن العربي، كما يمكن الحديث عن الابتكار في فكرة المجلس الاستشاري للغة العربية، وما أثمر عنه من تقرير حالة اللغة العربية في الوطن العربي.

ناهيك عن السياسات المؤطرة للعمل اللغوي، إذ اختار المخطط الإماراتي للعمل العلمي في المعاجم أن يكون تحت مظلة مؤسسة علمية كمجمع الشارقة للغة العربية، واختار للعمل الأهلي التطوعي أن يكون تحت مظلة وزارة خدمة المجتمع في جمعيات

أهلية، واختار لاختبار الكفاية اللغوية أن يكون بتطوير من جامعة عريقة، واختار للعمل في تعليم اللغة العربية أن يكون بشراكة مع مؤسسة إقليمية تربوية هو مكتب التربية العربي لدول الخليج، واختار للبحوث والدراسات اللغوية أن تصدر عن مؤسسة للسياسات والتخطيط الاستراتيجي. وهذه ممكنات ومحفزات للنجاح.

ويُظهر هذا التحليل أن الجهود اللغوية في دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم بالكثافة، وأن ثمة سياسات تعمل في جميع المجالات، وتسعى لتحقيق أهداف التخطيط اللغوي في مجالات اكتساب اللغة ونشرها، والتقييس اللغوي، وتخطيط الوضع اللغوي، وتحديث المفردات. ويمكن أن نخرج من هذا التحليل بالملاحظات التالية: (١) كثرة المؤسسات في الدولة ظاهرة صحية، لكن تكرار المشاريع واستنساخ الأفكار أمر لا يتفق والتخطيط اللغوي الفعال. (٢) امتداد أثر سياسات الإمارات اللغوية إلى خارج الدولة، وأخذة بُعداً إقليمياً يتناسب ورؤية الإمارات الطموحة في الريادة اللغوية، لكن مراقبة الوضع الداخلي ومعالجة ثغراته يكتسب صفة الأولوية ولا يجب تجاهله أو التغافل عنه. (٣) تميز الجهد الذي تقوم به المراكز البحثية في السياسات اللغوية، وإنتاجه لأربع دراسات متميزة في مجال الاكتساب اللغوي، والتوصية بأن توضع نتائج هذه الدراسات أمام أصحاب القرار لتحقيق تخطيط لغوي مثمر.

ويظهر الجدول التالي تحليلاً كمياً مقارناً بين أنواع السياسات اللغوية المستقلة والعرضية:

جدول رقم (١): أنواع السياسات اللغوية المستقلة في دولة الإمارات

المجموع	تخطيط المكانة اللغوية		تخطيط المتن اللغوي		تخطيط الاكتساب اللغوي		تخطيط الوضع اللغوي		المجال / نوع القرارات
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
١٧	%٤١	٧	%١٢	٢	%١٨	٣	%٢٩	٥	المستقلة
٩٩	%٧	٧	%٤	٤	%٢١	٢١	%٦٨	٦٧	العرضية
١١٦									

ويظهر الجدول في المقارنة بين السياسات اللغوية المستقلة والسياسات اللغوية العرضية في مجال صلة القرار بمجالات التخطيط اللغوي، أن النسبة الأكبر من القرارات المستقلة ذهبت لمجال تخطيط المكانة اللغوية بنسبة ٤١٪ وهذا يتسق مع مشاهدات الواقع اللغوي في الإمارات من حيث كثرة المؤسسات اللغوية التي أنشئت بقرارات سيادية لتعزيز مكانة اللغة في المجتمع.

في حين أن النسبة الأكبر في القرارات العرضية ذهبت إلى مجال تخطيط الوضع اللغوي وهذا يوضح ما تكابده السياسة اللغوية من محاولة وضع موجهات لاختيار لغة الأعمال والتجارة والقضاء في مجتمع تبرز فيه التعددية اللغوية، وتظهر الحاجة إلى جهد المشروع في تحديد رسمية اللغة وحدود استخدامها، واختيار اللغات وتراتبية استخدامها، وإدارة المتغيرات المرتبطة بالتحول اللغوي، بالإضافة إلى الأنظمة والتشريعات التي تنظم الشأن اللغوي.

أما النسبة الأقل في مجال تخطيط المتن اللغوي، فقد كان متوافقاً في القرارات المستقلة والعرضية، ففي القرارات اللغوية المستقلة كانت النسبة ١٢٪ وفي القرارات اللغوية العرضية كانت النسبة ٤٪، وفي الحالين فهذه النسبة معبرة عن المجال باعتباره شأنًا لغويًا خاصاً مختصاً ببناء متن اللغة.

وفي مجال الاكتساب اللغوي، كانت نسبة القرارات اللغوية المستقلة ١٨٪ والقرارات اللغوية العرضية ٢١٪. وهي نسبة متقاربة تتفق والمتغيرات التعليمية في دولة الإمارات، وخاصة تلك التي فرضتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذا التحليل الكمي المقارن بين المجالات يتفق مع خصوصيات الوضع اللغوي في مجتمع الإمارات، ويعبر عنه تعبيراً كاملاً. وربما تكون الفائدة منه مضاعفة إذا ما قورن بالجدولين رقم (٢) ورقم (٣) اللذين يوضحان عدد القرارات المستقلة والعرضية بحسب أنشطتها وأهدافها.

جدول رقم (٢): القرارات المستقلة بحسب أهدافها

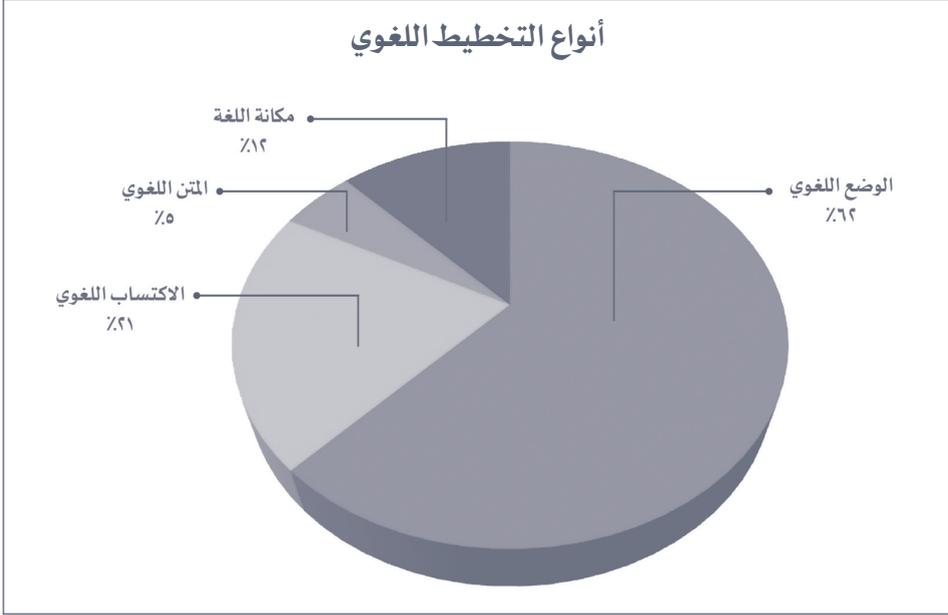
المجموع	تقييس المصطلحات	صيانة اللغة	نشر اللغة	التقييس اللغوي	الإصلاح اللغوي	التنقية اللغوية	هدف القرار
١٧	٢	٩	٢	٢	١	١	العدد

جدول رقم (٣): القرارات العرضية بحسب أهدافها

المجموع	تقييس المصطلحات	صيانة اللغة	الاتصال عبر اللغات	التقييس اللغوي	الإصلاح اللغوي	التنقية اللغوية	هدف القرار
٩٩	٢	١٣	٢٢	٥٦	٤	٢	العدد

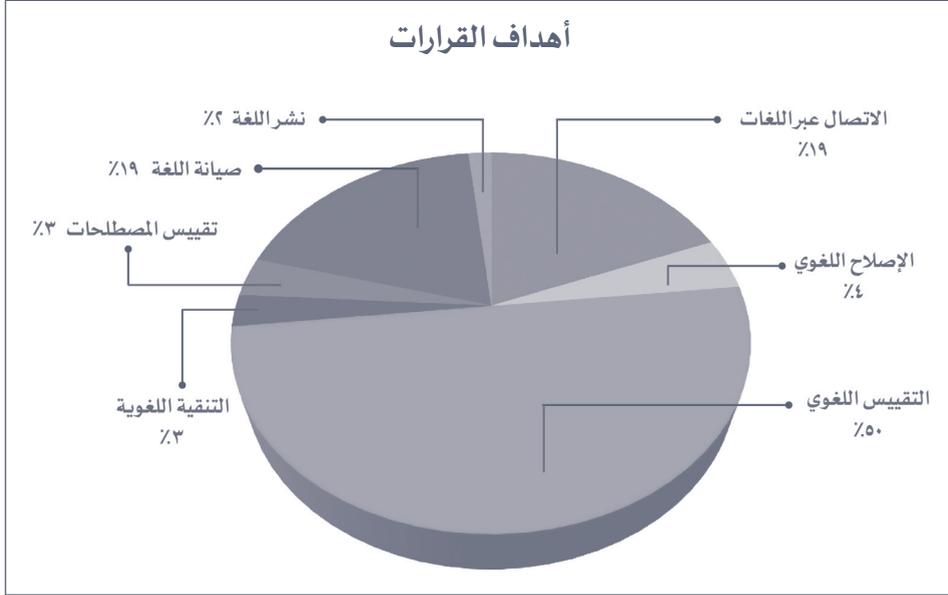
ويظهر في الشكل رقم (٧) أدناه توزيع نسب القرارات بشكل عام على أنواع التخطيط اللغوي في دولة الإمارات، ويعكس الشكل اهتمام قرارات التخطيط اللغوي بضبط الوضع اللغوي حيث كانت نسبة قرارات تخطيط الوضع اللغوي ٦٢٪، فيما جاءت قرارات تخطيط الاكتساب اللغوي ثانياً بنسبة ٢١٪.

الشكل رقم (٧): أنواع التخطيط اللغوي



كما يظهر في الشكل رقم (٨) أدناه توزيع نسب القرارات بشكل عام على أهداف أنشطة التخطيط اللغوي في دولة الإمارات، حيث أتت أنشطة التقييس اللغوي بنسبة ٥٠% فيما أتت أنشطة صيانة اللغة والاتصال عبر اللغات متساويتين بنسبة ١٩% لكل منهما.

الشكل رقم (٨): أهداف القرارات.



القسم السادس: التحديات ووجه التعزيز الممكنة:

أبرز التحديات التي تؤثر في الواقع اللغوي بالإمارات.

مع تطور الخطاب المجتمعي في اللغة العربية، وكاستثمار للمنجز التراكمي للمؤسسات اللغوية المتعددة في دولة الإمارات، فقد اتجه الخطاب الرسمي إلى ملامسة مفاهيم جديدة في العمل اللغوي، كمفهوم: الأمن اللغوي والاستدامة اللغوية. ومن المفهوم الأول نستمد التحديات، ومن الثاني نقلب وجوه التعزيز الممكنة.

لقد اختصر مركز اللغة العربية بوزارة الداخلية سنوات طويلة من عمل المؤسسات اللغوية في رصد الواقع اللغوي وتوصيفه، فعمل على تحديد أبرز تحديات الواقع اللغوي في الإمارات؛ مقرونة بدورها في تحقيق الأمن اللغوي:

١- إصرار كل مشروع جديد يعمل على تحسين الوضع اللغوي على البدء من الصفر، لاغيًا، أو بتعبير أكثر تهذيبيًا، متجاهلاً الجهود السابقة والخبرات المتراكمة والتجارب المختلفة؛ سواءً الناجح منها أو الفاشل.

٢- اتجاه الفكر اللغوي إلى التنظير والتفعيد على حساب العمل والإنجاز، فما أكثر مؤتمرات اللغة العربية وملتقياتها وندواتها!! وما أكثر المراكز والهيئات!! وهو أمر استشعره سمو رئيس مجلس الوزراء حين قال: «لغتنا تحتاج إلى مبادرات لا إلى محاضرات».

٣- الوقوف عند مظاهر الخلل والتهويل منه وإشاعة الطاقة السلبية، حتى لقد صار من العبارات المسكوكة الممقوتة في الصحافة الإماراتية ما يلي: (اللغة العربية في خطر)، (اللغة العربية تحتضر)، (لابواكي للغة العربية)، فلقد صارت هذه العبارات تتناقل من جيل إلى جيل.

٤- عدم الانطلاق من خطة استراتيجية، فالأمر في كثير من الأحيان خاضع لاهتمام من هو منوط بالعمل اللغوي، فإن كان مختصًا في الأدب القديم، وجّه مشروعه المحوري نحو الأدب الجاهلي، وإن كان مختصًا في اللغة والنحو، عمل على تأليف كتاب في النحو؛ زاعمًا أنه سيحل كل مشكلات اللغة العربية، وإن كان شاعرًا، وجّه اهتمام المؤسسة ومشاريعها إلى الشعر. ومع غياب الخطة، يظهر عدم التكاملية في العمل، واستنساخ التجارب استنساخًا غير مدروس.

٥- عدم تقييم الأعمال داخليًا، وهذا أمر مهم لمراقبة الأداء ومنع الهدر، ويمكن التمثيل لذلك بمشروع اختبار الكفاءة اللغوية، وهو جهد سد ثغرة في العمل المعاصر للغة العربية، ولكن المؤسف أن كثيرًا من هذه الأعمال خرج دون حوكمة داخلية أو مراجعة خارجية، فبقي محدود الانتشار، ضيق النطاق.

٦- غياب النقد الخارجي، ودائمًا تكون الإشادة هي أول القول اعتمادًا على النية السليمة، وقد رأيت أنه دائمًا تستقبل كل مؤسسة جديدة تنضم لأخواتها في القائمة الطويلة من المؤسسات اللغوية بالترحاب، وينظر إلى مجرد التأسيس على أنه إنجاز.

٧- استخدام اللغة الخطابية العاطفية والبعد عن الإجراءات العلمية، هناك أمر يجب أن يدركه العاملون في حقل اللغة العربية ومعلموها ومحبوها، وهو أن نظرتهم للغة العربية على أنها الأفضل والأجمل والأرقى أمر مضرٌ باللغة، وإن كان صحيحًا، ومواصلة الدندنة به يُحوّله من كونه حقيقةً أو رأيًا إلى ادعاء وزعم، يحتاج الخطاب اللغوي إلى ترشيد في استخدام المصطلحات البلاغية، كما يحتاج إلى مواكبة روح العصر، ومسايرة تجليات الخطاب المعاصر.

ومن مفهوم الاستدامة اللغوية التي تنطلق من معطيات الواقع كما كشفته هذه الدراسة فإنه يمكن أن نقترح وجوه التعزيز التي تضمن تحقيق أهداف السياسات اللغوية وتلافي المشكلات القائمة. فقد أعلنت دولة الإمارات عام ٢٠٢٣ عامًا للاستدامة، وربما تكون الاستدامة اللغوية هي التغيير الذي تنتظره اللغة العربية في الفكر والممارسات اللغوية. فإن كانت التحديات تبتعد عن مفهوم الاستدامة، فإن الحلّ يجب أن يكون مستدامًا. ومن مجالات الاستدامة في مجال السياسة اللغوية ما يلي:

النشر والقراءة: من الاستدامة اللغوية في النشر أن تراعى الجودة والابتكار في المنشور، فلا نشر لمجرد إشباع شهوة النشر، ولا حفل توقيع لإظهار الواجهة، ولا كتبًا تتطابق لتصل إلى يد من لا يقرأ. ومن الاستدامة اللغوية أن يُصبح كل كاتب مدققًا لغويًا؛ فيريح اللغوي من تتبع همزات قطع لم توضع، وإزالة همزات وصل كتبت، وتبعية نقط التاء المربوطة وغير ذلك من مبادئ الكتابة الأساسية، عندها سيتفرغ اللغوي إلى مجاله، بدلًا من إهدار وقته في معالجات لا تفيد الكاتب الذي يستمرئ الخطأ ويعتاده، موقنًا أن وراءه عينًا تبصر وتنتقح. إن أحد أبرز سلبيات العملية الآلية للتدقيق اللغوي هو إشاعة

الكسل اللغوي في المجتمع، لقد صار في عرف الكاتب أن مهمته تتمثل في الكتابة فقط، فلا يهتم بالهمزات، ولا ينصب المفاعيل، وليس معنياً بعمل حروف الجر في جمع المذكر، فهناك شخص سوف يراجع كتابته، ويصوب أخطاءه. ومن الاستدامة اللغوية أن نوقف التأليف في الموضوع الذي أشبع بحثاً، ونطرق آفاقاً جديدة في الكتابة والتأليف، كما أن من الاستدامة أن نطرق أبواباً في القراءة جديدة، ونوجه النشء إلى القراءة الحرة الإثرائية، بدلاً من ربطه بنصوص كتاب القراءة في مادة اللغة العربية.

الأسرة والطفل: ومن الاستدامة اللغوية، أن يمتد وقت تعلم العربية من المدرسة إلى البيت، ومن اللوح الصفي إلى اللوح الذكي، ومن المعلمين إلى الوالدين، ومن الكتاب المدرسي إلى عادة القراءة الحرة. جميل أن يجتمع على الطفل مريتان تعززان لغته؛ معلمة عربية في الحضانة ومربية عربية في المنزل، فإن تعذّر ذلك، فمعلمة للعربية تؤهّل لتؤهّل، وبديع أن تتحدث الأسرة بلسان عربي تواصلًا وتفاعلاً، تعبيراً عن المشاعر ونقلًا للأوامر، فلكي نصنع اللسان العربي لدى الطفل العربي، نحتاج إلى عين باصرة وأذن واعية، لتصنع الأنشودة الشائقة والأغنية الذائقة، أليس عجباً أن تصنع الإنجليزية أغنية بيبي شارك فتفوق مشاهدات إحدى نسخها عدد سكان الكوكب؟! لسان الطفل عذب ذرب، واللغة كذلك، لكننا عجزنا عن أن ننتج تراكيب تتقبلها الطفولة العربية.

الإعلام والتقنية: ومن الاستدامة اللغوية أن تتحلى التقانة عبر المواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية بالحرف العربي، وأن تكون اللغة الرصينة الرزينة أول مؤهلات الإعلامي. ففي زمن الإعلام الجديد، قد تكون الأداة الإعلامية التواصلية رافداً لتعليم اللغة، وقد يكون المنشور الإعلامي الناجح المكتوب بلغة العصر الرائقة سفيراً لتنمية الذائقة، وعاملاً لنمو المحتوى الإعلامي على الشبكات والقنوات. ولكي يكون العمل لغة عربية مستداماً، يجب ألا يقف عند النص اللغوي التخصصي، بل يجب النظر إلى كل نص أنتج بالعربية على أنه رافد للمحتوى العربي، داعم لنهضة اللغة العربية. إن اختيار اللغة العربية لواجهة المتصفح والموقع والتطبيق أمر ذوبال، وله أثر في استدامة الجهد المجتمعي للغة.

الدراسات والبحوث: ومن الاستدامة اللغوية تقليل المؤتمرات وتقنينها، وإكثار البحوث وتنويعها، فالبحث غاية والمؤتمروسيطة، ومن التقصير في حق اللغة العربية أن نجعل الوسيلة غاية، فيكون اللقاء الأخوي بين الباحثين هو أجمل مكاسب المؤتمر وأثمنها. ومن الاستدامة اللغوية إشراك الباحث الإجمالي في علاج مشكلات تعليم اللغة، أو وضعها الاجتماعي أو دراسة حالتها أو التخطيط نهضتها؛ فالبحث العلمي مناط التقدم في كل حقل، ومن الواجب وجود مرجعية علمية في اقتراح موضوعاته ووضع آلياته.

التوعية: من الاستدامة اللغوية أن يكون الاحتفاء بها ليس حكرًا على يومها العالمي، وإنما تكون هي سيدة الأيام وأميرة السنوات وملكة الدهر. إن استثمار مكاسب المجموعة العربية في اليونسكو بانتزاع اعتراف عالمي بيوم للغة العربية بين لغات العالم الست منجز رائع، وكى لا يتحول المنجز إلى إخفاق، يجب التفكير باستدامة الاحتفاء، وعدم التركيز على الثامن عشر من ديسمبر ليكون يوم التوعية والمؤتمرات، والأنشطة، والاحتفالات والمشاريع.

المجامع والجامعات: ومن الاستدامة اللغوية في أعمال الجامعات والمجامع العلمية، صناعة صف ثانٍ وثالث من اللغويين، وهو أمر لن يتحقق بإغلاق أقسام اللغة العربية في الجامعات بسبب عدم الإقبال عليها، ولن يتحقق بخصر دور أقسام اللغة العربية في التدقيق اللغوي على مكاتبات ومراسلات ومشاريع الجامعة، ولن يتحقق بالعمل على مشاريع علمية مكررة بفرق علمية مختلفة أو ربما تكون مكررة هي الأخرى، يُستنزف بها الجهد، ويهدر بها النقد، بلا عائد مسترد.

التعليم والمناهج: ومن الاستدامة اللغوية، تحديث طرائق تدريس اللغة العربية وتطويرها. فاللغة دائمة بل خالدة، لكن طرائق تعليمها متغيرة، وما كان يصلح لزمن ماضٍ لا يصلح لهذا الزمن؛ إذ البقاء عليه ليس ممنوعًا، لكنه ليس واجبًا، والفكر اللغوي القائم على الاستدامة يرى أن كل معلم هو معلم لغة، وكل نص مكتوب أو حديث

مسموع هو فرصة لاكتساب اللغة وتطوير مهاراتها، وكل تواصل اجتماعي محفز على استخدام اللغة استخداماً واعياً؛ استماعاً وتحديثاً وقراءة وكتابة، فالفكر اللغوي القائم على الاستدامة يستثمر الإنتاج المعرفي في القانون والإدارة والعلوم الشرطية؛ ليكون منطلقاً لاكتساب المهارة اللغوية؛ الكتابية منها والشفاهية.

الاستدامة اللغوية تعني العودة إلى اكتساب اللغة فطرة وبداية، وممارسة ومقابلة، دون توغّل في تدريس القواعد وحفظها، بل استنتاج لها واستخدامها استخداماً يؤصل المعرفة، وممارسة تعزز المدارس.

الاستدامة اللغوية تتطلب الحفاظ على وقت المتعلم من الهدر المتمثل في دراسة ما لا يدخل في دائرة اهتمامه واستخدامه، كما تحقق الاستدامة أيضاً حفظ جهد المعلم في التركيز على إنتاج المعرفة وتعليمها، بدلاً من الوقوف على مهام تقليدية تتمثل في تصويب الأخطاء المتكررة.

ومن أجل تحقيق الاستدامة في التعليم، ينبغي أن يكون كل معلمٍ معلم لغة، فلا تكون اللغة العربية مسؤولية معلمها، بل مسؤولية زملائه الذين يدرسون علومهم بالعربية، ومسؤولية مديره الذي يدير مؤسسته التربوية، معطياً اللغة العربية أولوية وصدارة.

المؤسسات والمجتمع: لا ينهض باللغة فرد. اللغة جمعية، جماعية، مجتمعية. وهي جامعة وموحدة. ولأنها لغة أمة، فمن الاستدامة أن تهتم بها الأمة، إذ لا ينبغي أن تلقى المسؤولية على عاتق المؤسسات اللغوية، حيث إن كل مؤسسات المجتمع معنية بالشأن اللغوي، كالبيئة تماماً؛ فالبيئة تموت إذا قصرنا العمل البيئي على المؤسسات البيئية؛ لأن غاية جهد المؤسسات البيئية هو تأخير الموت وتهيئة الوضع لإعلان الوفاة، أما إذا عمل الناشطون للبيئة مع المجتمع بمؤسساته المختلفة والأفراد بأعمارهم المتفاوتة من أجل صناعة وعي بيئي، فستحيا البيئة، وما صح على البيئة يصح على اللغة، فالسعي للاستدامة اللغوية سعي مؤسسات وفكر مجتمع.

وأخيراً، فقد خلصت هذه الدراسة التي جمعت بين التاريخ والتوثيق والرصد والعرض والتحليل، إلى تقديم أرضية لواقع المشهد اللغوي في الإمارات، أرضية فيها من المنجز الذي يمكن الانطلاق منه نحو ثورة إدارية في العمل للغة العربية، وفي ثنايا هذا الرصد والعرض والتحليل بدت أفكار يمكن أن نجعل منها محددات لا مجرد توصيات، تضمن الوصول إلى النهضة الكبرى للغة العربية، نهضة تكون شاملة للأقطار العربية كافة؛ لتحقيق الرؤية الإماراتية بأن تكون الدولة مركزاً للامتياز في اللغة العربية.

قائمة المراجع:

• أولاً: الكتب:

- بدر، سمير عزت. (٢٠٢٢) العصر الحديدي بدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة أثرية حضرية. الشارقة: ملامح للنشر والتوزيع.
- الدبسي، رضوان. (٢٠٠٣). اللغة العربية في دولة الإمارات ومناهج تعليمها. الشارقة: جمعية حماية اللغة العربية.
- حنظل، فالح. (١٩٩٨). معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة.
- الشيخ، عارف. (٢٠١٩). تاريخ التعليم في رأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ١٩٠٠-١٩٧٢. دبي.
- عبيد، أحمد محمد. (٢٠١٣). ظاهرة الإبدال في لهجات الإمارات العربية المتحدة. أبو ظبي: دار الكتب الوطنية.
- عبد الظاهر، أحمد. (٢٠١٤). الحماية القانونية للغة العربية: دراسة مقارنة. أبو ظبي: دائرة القضاء. ط٢.
- العميمي، سلطان. (٢٠٢٢). لهجات سواحل الخليج العربي في المعاجم العربية بين الإهمال والإقصاء: اللهجة البحرية في دولة الإمارات أنموذجاً. أبو ظبي: مركز أبو ظبي للغة العربية.
- المسدي، عبد السلام. (٢٠١٤). الهوية العربية والأمن اللغوي: دراسة وتوثيق. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- وردى، محمد. (٢٠٢٢). الخصوصيات الثقافية وصناعة التسامح: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً. أبو ظبي: هماليل للإعلام.

● ثانيًا: التقارير:

- التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. (١٩٨١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط٤.
- العربية لغة حياة: تقرير لجنة تحديث تعليم اللغة العربية. (٢٠١٣). دبي: مجلس محمد بن راشد للسياسات.
- نموذج أبوظبي التعليمي الجديد. (٢٠١٢). أبوظبي: مجلس أبوظبي للتعليم.
- الإمارات تقرأ: التقرير السنوي لعام القراءة. (٢٠١٦). أبوظبي: مركز القارئ العربي.
- تقرير حالة اللغة العربية ومستقبلها. (٢٠٢١). أبوظبي: وزارة الثقافة والشباب.

● ثالثًا: بحوث علمية منشورة:

- أباذري، هيلين. (٢٠١٨). رفع مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب العرب: الدور الحاسم للقراءة السريعة وإتقان القواعد النحوية في المراحل المبكرة. ورقة سياسة عامة رقم ٢٠. مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة. رأس الخيمة. الإمارات.
- إيكرت، ماكس وآخرون. (٢٠٢٠). تحسين إتقان القراءة باللغة العربية: النتائج من (اقرأ)، التدخل في مرحلة الدراسة المبكرة، بهدف مساعدة الطلبة على إتقان مهارات القراءة في إمارة رأس الخيمة. ورقة سياسة عامة رقم ٣٩. مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة. رأس الخيمة. الإمارات.
- تشن-هول، أليكسندرا. (٢٠٢١). تطبيق التعليم ثنائي اللغة في رأس الخيمة. ورقة سياسة عامة رقم ٤٧. مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة. رأس الخيمة. الإمارات.

- الحمادي، علي عبد القادر. (٢٠٢٢). التخطيط اللغوي وأثره في تحقيق استدامة عمل المؤسسات اللغوية في دولة الإمارات من وجهات نظر العاملين فيها. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للترقية والعلوم والآداب. القاهرة. المجلد السادس. العدد ٣٠. ص ١٧-٣٠.
- كوك، وليام. (٢٠١٩). تجارب المغتربين مع السياسات اللغوية في دولة الإمارات العربية المتحدة: التحديات والتناقضات والفرص. ورقة سياسة عامة رقم ٣١. مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة. رأس الخيمة. الإمارات.
- المحمود. محمود. (٢٠١٨). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. س ٣، ٦٤. مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. ص ٤-١٨.

● رابعاً: أوراق عمل في تقارير:

- الحمادي، علي عبد القادر، والدبسي، رضوان. (٢٠١٦). اللغة العربية في الخليج بين السياسات والمجامع والجمعيات. ضمن أوراق عمل التقرير العربي التاسع للتنمية الثقافية بعنوان: الثقافة والتكامل الثقافي في دول مجلس التعاون: السياسات والمؤسسات والتجليات، ص ٣٢٩ - ٣٤٠. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

● خامساً: أوراق عمل في مؤتمرات علمية:

- عاجب، محمد الفاروق. (٢٠١٣). القرار السياسي وأثره في الأمن اللغوي. بحث مقدم في أعمال المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية. م. ١١. دبي: المجلس الدولي للغة العربية.
- علي، إبراهيم محمد. (٢٠١٦). اختبار العين للكفاية اللغوية. بحث مقدم في أعمال ندوة التقنيات في اللغة العربية. العين: جامعة الإمارات.

● **سادساً: المواقع الإلكترونية:**

— الموقع الرسمي لرؤية الإمارات ٢٠٢١ بإدارة رئاسة مجلس الوزراء.

<https://www.vision2021.ae/>

— الموقع الرسمي للشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي

<https://sheikhdrsultan.ae/>

— موقع البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

<https://u.ae/#/>

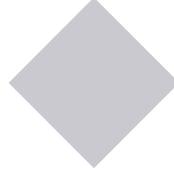
● **سابعاً: الصحف اليومية:**

— صحيفة الإمارات اليوم. عدد ١٠ مارس ٢٠٠٨.

<https://www.emaratalyoum.com/local-section/2008-03-10-1.184415>



هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقمياً، أو تداولها تجارياً.



شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ مَنْ شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغويين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكر إلى:

مُعدّ التقرير:

د. علي عبد القادر الحمادي

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القريشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ.د. محمود بن عبدالله المحمود

أ.د. خالد بن سليمان القوسي

د. حمد بن عبدالعزيز الحمود





هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

